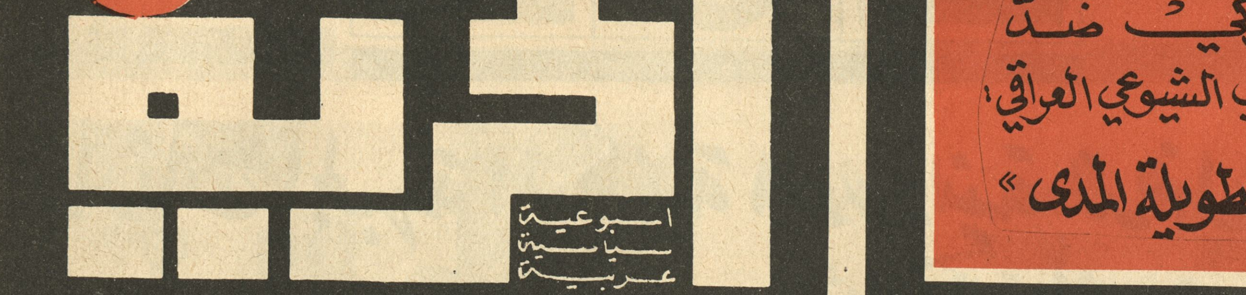
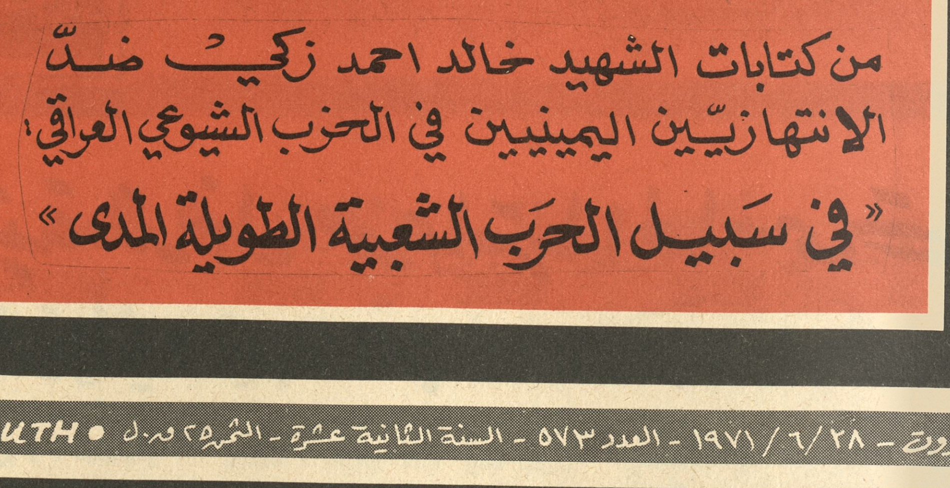




AL-HOURRIAH - No 573 - 28/6/1971 - BEYROUTH • بيروت - ٢٨/٦/١٩٧١ - العدد ٥٧٣ - السنة الثانية عشرة - الثمن ٢٥ ق.ل

مصير الشعب الكردي في ظل الحكومات السورية المتعاقبة

الاتفاق مع الأرامكو ودور السعودية كشرطة الخليج العربي

محادثات الجبهة الوطنية الأردنية تدخل مرحلتها الحاسمة

القوميون السوريون في المعارك المطلبية: المواقف اليومية تفضح الخطابة الرنانة

وساطة سلام في خدمة المقاومة أم حكام الأردن ؟

أوضاع العمل النقابي في المدارس الخاصة



السياسة المصرية
بعد عام من قبول مشروع روجرز

مع نهاية هذا الاسبوع يكون قد مر عام كامل على قبول مصر بمشروع روجرز ، فما هي حصيلة هذه المرحلة من السياسة المصرية وكيف تبدو احتمالاتها الان ؟

١ - كان تحويل وقف اطلاق النار المؤقت الى هدنة دائمة أول ثمار القبول المصري بالمبادرة الامريكية . هذا التراجع مر بسلسلة مراحل قبل أن « يستقر » أخيرا على صيغة مؤداها ان مصر سوف تمتنع عن اطلاق النار - الى مدى غير محدد - لكنها تحتفظ بحقها في اتخاذ ما تراه مناسبا على الصعيد العسكري عند أي طارىء . وبهذه الصيغة طوى النظام المصري شعار «حرب الاستنزاف» نهائيا ولم يعد في يده - خصوصا بعد ضرب المقاومة في الاردن - من وسائل الضغط غير اتصالاته الديبلوماسية وتكرار تمسكه بالتفسير العربي - السوفياتي للحل السلمي .

٢ - اقترن التراجع العسكري المذكور بتراجع سياسي لا يقل أهمية . فمن الاصرار على وضع جدول زمني لتنفيذ بنود قرار مجلس الامن كاملة ومترابطة ، انتقلت السياسة المصرية بصورة متزايدة الى القبول بمبدأ تجزئة المشكلة وتجزئة الحل . هذا الاتجاه بلغ ذروته في المبادرة التي أطلقها أنور السادات في اذار الماضي حين اقترح فتح قناة السويس أمام الملاحة العالمية مقابل انسحاب جزئي للقوات الاسرائيلية من الضفة الشرقية للقناة . على أن يشكل ذلك مدخلا لاستكمال الحل عبر خطوات متتابعة .

ورغم ما كان ينطوي عليه موقف الهدنة غير المحدودة والقبول بتجزئة الحل من تراجع أساسي ، فأن اسرائيل لم تجد فيه ما يبرر مغادرة سياستها المتصلبة . وبدا واضحا أن ما تريده حكومة تل أبيب يتجه أولا نحو اعادة تنظيم الوضع العسكري على القناة بحيث يكتسب آلية مستقلة عن مسائل المفاوضات حول الحل السلمي عبر اتفاق منفصل لا تحكمه أية « شروط سياسية » !.

ومن هنا كان مشروع دايان القائل بتخفيض القوات العسكرية لكلا الطرفين أو بانسحابهما معا مسافة ثلاثين كيلومترا داخل حدود كل منهما وبفتح القناة أمام الملاحة الدولية . لذلك لم تلق صيغة السادات لفتح القناة استجابة كاملة من جانب اسرائيل . وقد تركز التصلب الاسرائيلي في هذا النطاق على نقطتين : الاولى - رفض مبدأ عبور القوات المصرية الى الضفة الشرقية للقناة بعد انسحاب الجيش الاسرائيلي الى داخل سيناء . والثانية - رفض اعتبار فتح القناة خطوة مرتبطة بما يجب أن يعقبها - حسب وجهة النظر المصرية - من تنفيذ متتابع للانسحاب الاسرائيلي وللبنود الاخرى من الحل السلمي .

هذا التصلب الاسرائيلي كانت مصر تراهن على مواجهته بضغط امريكي قد يثمر بعض التنازلات .

وكانت زيارة روجرز الاخيرة للقاهرة ذروة محاولات مصرية امتدت شهورا طويلة لدفع الولايات المتحدة الى « تحمل مسؤوليتها في حل أزمة الشرق الاوسط ». لكن الزيارة مضت دون أن تحمل ما يشير الى امكان حدوث انقلاب ما في موازين القوى والضغوط .

وبينما كان محمود رياض يكشف في تصريح له « حقيقة » نتائج مسعى وزير الخارجية الامريكي ، كان محمد حسنين هيكل يعلن في مقاله الاسبوعي صباح الجمعة الماضي أن « فترة اختبار النوايا التي طلبتها الولايات المتحدة الامريكية قد استوفت حظها من التجربة ووصلت في النهاية الى طريق مسدود » ... وان « مرحلة متغيرة من الازمة بدأت أو توشك أن تبدأ الان » ..

هذا الكلام قد يكون فاتحة حملة دعائية جديدة تشنها القاهرة على الولايات المتحدة ، وتكرر فيها حملات سلفت .. لكن الحملة الجديدة - اذا شنت - لن تضع السياسة المصرية خارج دائرة الرهان على الموقف الامريكي بالتاكيد . فالنظام المصري لا يستطيع الا أن يكرر انتظاره لدور تلعبه واشنطن في تليين التصلب الاسرائيلي . وهذه النقطة كانت وما تزال من أبرز ثوابت السياسة المصرية في تصورها لحل « أزمة الشرق الاوسط » . ومن هنا كانت مسارعة هيكل بعد حديثه - في مقاله الاخير - عن استنفاذ فترة اختبار نوايا واشنطن الى تحديد اطار « الصراع » معها بقوله : « .. ليس بالحرب المسلحة ضدها لاننا لا نستطيع .. وليس بقطع الحوار معها لان الخصام في العلاقات الدولية هو حصار لاصحابه قبل أن يكون حصارا لمن يوجه اليه .. »

واذن فالسياسة المصرية لا تجد الان ، بعد عام من قبولها بمشروع روجرز ، غير تكرار رهانها على الحوار مع أمريكا .. لكن الحوار لم يتجدد مرة بين القاهرة وواشنطن الا على قاعدة تنازلات جديدة تقدمها السياسة المصرية . فهل من تنازلات اخرى في الافق ؟

يقال أن صيغة حل وسط هي الان قيد التداول خلف الكواليس الدولية ، محورها نقطتان :

١ - أن يسمح لقوات مصرية رمزية من الشرطة فقط بعبور القناة بعد فتحها وانسحاب اسرائيل جزئيا .

٢ - ان يصدر عند فتح القناة والانسحاب الجزئي بيان من السكرتير العام للامم المتحدة او الدول الكبرى ، يصاغ بعبارات عامة - على طريقة قرار مجلس الامن - تسمح لمصر بأن تعتبر فتح القناة والانسحاب الجزئي مدخلا الى حل كامل للازمة ، وتسمح لاسرائيل بالمقابل ان ترى في المسألة اتفاقا منفصلا لا علاقة له بجوانب الازمة الاخرى .. وعلى قاعدة هذا البيان تمضي الاطراف جميعها في البحث عن مخارج لكل المسائل المعلقة والتي قد يستمر تعليقها سنوات .

مغرب القمع

في الرابع عشر من حزيران الجاري أي منذ أسبوع بالتحديد بدأت في مراكش ، محاكمة سياسية هامة ، محاكمة ١٩٣ مغربيا ، متهمين بالقيام بمحاولة مسلحة ضد الدولة .

وقد بدأت القضية سياسيا في العام الماضي ، وفي اطار ظروف محددة :

- بدأت القضية في مراكش في أواخر سنة ١٩٦٩ حين اغتالت السلطات المغربية لبيب فركاني (وكان مسؤولا عن الاتحاد الوطني للقوات الشعبية في جنوب المغرب) كما اغتالت بعض رفاقه ، ثم اعتبرت أنهم مفقودين !

- أما المرحلة الثانية فقد بدأت في الرابع عشر من كانون الثاني سنة ١٩٧٠ ، حين أقامت فرنسا علاقات دبلوماسية جديدة مع المغرب (وكانت هذه العلاقات قد قطعت سنة ١٩٦٧ على أثر قضية بن بركة) - وفي سبيل تكريس الصداقة المستجدة قام وفد دجولي بزيارة المغرب ، ثم قام الملك الحسن الثاني بزيارة الى باريس - في ٣١ كانون الثاني - توجت الصداقة الجديدة بين البلدين .

كيف نفهم هذا الانعطاف في السياسة الفرنسية ؟ ان الحكومة الفرنسية خوفا من احتكار استغلال المغرب من قبل الولايات المتحدة والمانيا الغربية ، قررت أن تغض الطرف عن قضية بن بركة ومسؤولية الجنرال أوفقير في جريمة الاغتيال كما وضحتها التحقيقات .

- أما المرحلة الثالثة فقد بدأت في أواخر كانون الثاني ١٩٧٠ ، حين اعتقل البوليس الاسباني في مدريد ستة مناضلين مغربيين ينتمون الى الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، استجابة لطلب الحكومة المغربية ، من بين هؤلاء الستة : محمد عجار الملقب سعيد بنيلة وهو احد قادة المقاومة المغربية ايام الانتداب وأحد مؤسسي الاتحاد الوطني للقوات الشعبية . وأحمد بن جلون وكان مسؤولا سابقا في اتحاد الطلاب المغربيين الوطني .

وكانت اسبانيا حتى أواخر كانون الثاني ١٩٧٠ تقدم لهما اللجوء السياسي ، لكنها تراجعت فجأة وذلك لثلاثة أسباب :

- ضغوط الولايات المتحدة .
- حل النزاعات بين المغرب واسبانيا حول الاراضي .
- وأخيرا استخراج الفوسفات في الريو أورو .

وهكذا ، بعد خمسة عشر يوما من اعتقالهم ، سلمت الحكومة الاسبانية المناضلين الى الحكومة المغربية . وخلال سنتي ١٩٧٠ - ١٩٧١ توالت الاغتيالات والاعتقالات .

أما ضمانات العدالة المغربية فلا وجود لها ، وقد بينت لنا محاكمات ١٩٦٣ - ١٩٦٤ ان الطريق قصير في مراكش بين قفص الاتهام والاعدام . هذه المحاكمات كانت كلها من صنع يد الحكومة المغربية ، وقد صرح اليسار الشرعي البرلماني نفسه ، ان التصريحات والاعترافات التي نسبت الى المعتقلين كانت نتيجة التعذيب الوحشي الذي عانى منه هؤلاء . وقد نشرت أحزاب الجبهة الوطنية والاستقلال في ١٨ كانون الثاني ١٩٧١ ، بيانا الى الصحف ، قالت فيه : لم ينج أحد من العذاب .. حتى خلال التحقيق .. هذه هي الشروط التي أدت بالمعتقلين الى ما سمي « الاعترافات العفوية والمتطابقة التي ملأت صفحات ملف الادعاء » .

أن هدف الملك من وراء ذلك واضح كل الوضوح : ضرب المعارضة الثورية .. وتصفية صراع الحركة الثورية المغربية . بحجة ان المغرب يحتاج الى الامن والاستقرار لئلا تقلق الرساميل الاجنبية وتهجر .

ويترتب على هذه السياسة عدد من الاجراءات : قمع جماعي مستمر في الداخل ، عسكرة النظام الخ .. وكلها اجراءات فاشية يلجأ اليها نظام يكاد يختنق .

هذه الفاشية في النظام ، بالاضافة الى قدرة الجماهير المغربية على الصراع والتضحية (مظاهرات ايار ١٩٦٥ ، الحركة الفلاحية في (سيتات) ، اضرابات عمال المناجم في جبل عوام ، اضرابات الجامعيين والثانويين ، كلها دلائل على هذه المقدرة الثورية) .. كل ذلك يطرح على الثوريين المغربيين قضايا مصيرية : الادراك التام بأن الخط التحريفي (الشرعي - البرلماني) هو طريق الاستسلام وان الحل الانقلابي مغامر وغير مجد ، وان اتساع القمع ، حاليا ، عائد الى عجز القوى التقدمية عن تأطير وتنظيم الحركة الثورية .

• • •

ان شعار « الاختيار الثوري في المغرب » (وهو في الوقت نفسه عنوان كتاب لمهدي بن بركة) وارد اليوم ، كما ان قضية تنظيم الحركة الثورية المغربية مطروحة على بساط التنفيذ .

محادثات الجبهة الوطنية الاردنية تدخل مرحلتها الحاسمة

الجبهة الوطنيّة الفلسطينيّة - الأردنية ومهماتها الراهنة

■ عادت « الشرارة » — لسان حال الجبهة الشعبية الديمقراطية — الى الصدور بعد أن توقفت منذ مجازر ايلول بعد أن اصيبت بنيران ، ودكت مكاتبها ومطبعتها في عمان .. وفي هذا الاسبوع صدرت « الشرارة » من جديد في اولى اعدادها بعد أن توقفت منذ أيلول . وفي العدد الاول نشر المقال التالي :

علمت « الشرارة » ان المحادثات الجارية منذ اسابيع بين ممثلي مختلف المنظمات والاحزاب الوطنية العاملة في الساحة الاردنية — الفلسطينية بشان تشكيل جبهة وطنية اردنية قد دخلت هذا الاسبوع مرحلتها الحاسمة . فقد تقرر عقد اجتماع واسع لممثلي القوى المعنية للنظر في مشروع الميثاق المقترح للجبهة والذي كانت قد اعدته لجنة تحضيرية ضمت مندوبين عن معظم هذه القوى . وينتظر ان يسفر هذا الاجتماع الموسع عن اقرار الخطوط الرئيسية لمشروع الميثاق .

وبهذه المناسبة حددت الجبهة الشعبية الديمقراطية رايها في « طبيعة الجبهة الوطنية الاردنية — الفلسطينية ومهماتها الراهنة » في الدراسة التي ننشرها فيما يلي :

الجبهة الوطنية الاردنية — الفلسطينية

لم تعد قضية بناء الجبهة الوطنية محصورة باطار المناقشة الاولية بين فصائل المقاومة والقوى الوطنية والتقدمية في الاردن . فقد جاءت حملة ايلول ١٩٧١ وما تلاها من مواقف الرجعية الحاكمة في عمان .. لتدفع جميع القوى المقاتلة والمناضلة على ضفتي نهر الاردن للتسليم بالضرورة المباشرة والراهنة للجبهة الوطنية . وبذات الوقت يسود الان موقفان متناقضان من هذه الجبهة :

الاول يؤدي الى ولادتها ميتة ، عاجزة عن النهوض بمهماتها الوطنية الديمقراطية والقومية في المرحلة الراهنة ، وقد تمثل هذا الموقف بما أعلنته « جريدة فتح » عن تشكيل لجنة تحضيرية للجبهة لا علم للقوى صاحبة العلاقة بها ، ثم تلا الاعلان وبالتحديد بتاريخ ١٥ أيار اذاعة بيان باسم « اللجنة التحضيرية للجبهة الوطنية الاردنية » !؟ ومثل هذا الاتجاه يمسخ منذ البداية امكانية بناء جبهة وطنية مناضلة وجادة ، ويحول هذه القضية المصيرية في المرحلة الراهنة الى مجرد « شعار واعلانات وبيانات في المواسم والمناسبات » واستمرار هذا الموقف يؤدي الى افراغ العمل من أجل بناء الجبهة من مضمونه الحقيقي وتصبح مجرد شعار معلق بالهواء تدق طبوله الفارغة «بالمناسبات وحسب الحاجة» .

والثاني يناضل من أجل جبهة وطنية حقيقية ، تنتظم فيها جميع القوى المقاتلة والمناضلة على امتداد الساحة الفلسطينية — الاردنية ، وبالخصوص على امتداد ضفتي نهر الاردن ، واضحة البرنامج ، محددة الاشكال التنظيمية والاساليب الكفاحية لتكون قادرة فعلا على قيادة نضال شعبنا وتوحيد صفوفه في المرحلة المصيرية الراهنة .

وهذا الموقف أدركته جماهير شعبنا وقواعد المقاومة والحركة الوطنية بشكل مركز وحاد على ضوء تجربة أيلول ودروسها ، وهنا على القيادات أن تاخذ بخط الجماهير وقواعد المقاومة والحركة الوطنية بدلا عن التلويح بالجبهة الوطنية وتحويلها الى « شعار وبيانات في المواسم والمناسبات » .

لقد حان الوقت ان نتعلم جميعا — وخاصة القيادات — من تجربة ودروس أربع سنوات على حركة المقاومة والقوى الوطنية منذ ٥ حزيران ٦٧ والتي جاءت تتويجا لها تجربة حملة أيلول الرجعية الامبريالية وما تلاها من عمليات لتطويق وابادة المقاومة والقوى الوطنية . ان الجبهة الوطنية ضرورة تاريخية راهنة ، لمعالجة كافة القضايا التي تراكمت قبل أيلول وبرزت على السطح بشكل صارخ بعد حملة أيلول السوداء . وفي مقدمة هذه القضايا :

— معالجة مشكلة الانقسام العمودي في جسم المجتمع الفلسطيني — الاردني وبدلا من أن تكون معركة الدفاع المشروع عن المقاومة والحركة الوطنية صراعا بين جميع الطبقات والقوى الوطنية الفلسطينية — الاردنية من جهة وبين الرجعية الفلسطينية — الاردنية الحاكمة في عمان (كبار ملاكي الاراضي ، الرأسمالية الكبيرة ، حفنة من كبار ضباط الجيش)من جهة ثانية ، هذه الرجعية المرتبطة بالامبريالية والعاملة على تطويق وابادة المقاومة .. فان الصراع أخذ وضعا عموديا لا افقيا ، أي صراعا اقليميا — وبكل مرارة — بين فلسطيني وأردني ، فدائي وجندي .

— ان الضفة الشرقية تشكل القاعدة الاساسية لحركة المقاومة ضد العدو القومي الصهيوني الامبريالي ، ولكن المقاومة أدارت ظهرها بوضوح للقضايا الوطنية والديمقراطية لابناء الضفة الشرقية بل اندفعت بعض فصائلها بشكل كامل (فتح) والبعض الاخر بشكل جزئي (الطلائع ، الشعبية ، وحتى الديمقراطية) ،بدرجات متفاوتة في سياسة اقليمية فلسطينية ، مما مكن الرجعية العميلة من استغلال هذه النزعة بتعميق زرع الانقسام في جسم المجتمع وزرع وتغذية النزعة الاقليمية الشرق الاردنية . وكل ذلك يفرض على المقاومة تصحيح هذه السياسة الخاطئة لتأكيد وحدة الشعب اولا وقطع الطريق على الرجعية ثانيا .

— ان الرجعية الحاكمة رفضت منذ ٥ حزيران ٦٧ وقبله ، اخضاع التناقض الثانوي (مع المقاومة والحركة الوطنية) لصالح التناقض الرئيسي (مع العدو الصهيوني — الامبريالي) وعملت بكل وسائل القمع والخداع السياسي اليومي على تحويل التناقض الثانوي الى تناقض أساسي ، وبادرت الى شن خمس حملات تطويق وابادة على المقاومة بلغت ذروتها في أيلول ، ولا زالت حملة الابادة جارية حتى الان . وبهذا أصبح واضحا أن الرجعية ترفض الاعتراف بحق شعبنا في مواصلة كفاحه المسلح والجماهيري العادل والمشروع ضد العدو القومي (الصهيوني الامبريالي) . كما أنها تريد خنق المقاومة ونزع السلاح من يد الشعب ، حتى تندفع على طريق تسوية ثنائية استسلامية مع اسرائيل كما صرح بذلك الملك حسين أكثر من مرة باستعداده لعقد صلح مع العدو يتضمن تدويل القدس وادخال تعديلات على الحدود لصالح اسرائيل وكما صرح بذلك رئيس وزرائه التل . ومن أجل كل هذا فان الرجعية تريد فرض نفسها ناطقة وحيدة بلسان شعب فلسطين وحتى يصبح هذا ممكنا (فيجب بنظرها ابادة المقاومة ونزع سلاح الشعب) .

— تقديم البديل الوطني لابناء الضفة الشرقية عن الالتفاف حول الرجعية ، والبديل الوطني لابناء شعبنا الفلسطيني عن الهروب نحو اي حل يريحه من العذاب اليومي والتاريخي على يد حكم الملك حسين وبالتالي قطع الطريق على الحل الاستسلامي الذي تركض نحوه الرجعية في عمان ، وقطع الطريق على محاولات ارغام شعبنا على المشاركة بالتسوية السياسية والتنازل عن جزء من أرضه لاسرائيل كثمن « لخلاصه » من حكم القمع والارهاب في عمان .

ان هذا كله يفترض بناء جبهة وطنية موحدة (فلسطينية — اردنية) [illegible]

تطهير اجهزة الدولة من العناصر العميلة [illegible] بدماء الشعب والفدائيين والجنود ، وبعمل على تسليح الجيش [illegible] من البلدان الصديقة الاشتراكية .

— النضال من اجل [illegible] لتحرير الفلاحين الفقراء والاجراء من استغلال كبار الملاكين والمرابين والغاء الديون عليهم [illegible] الارض ضمن قاعدة « الارض لمن يحرثها » [illegible] الفلاح وتأمين التعليم والتطبيب [illegible] لابنائه . [illegible] والعمال الزراعيين [illegible] ونقابات تدافع عن حقوقهم [illegible] والثقافية والسياسية .

وفي المدن [illegible] الطبقات [illegible] للرجعية والصهيونية والامبريالية وتعزيز الحريات النقابية والمهنية والثقافية ، [illegible] الحريات [illegible] ورفض اية [illegible] للحرية والشعب .

— حماية [illegible] الرجعية والامبريالية [illegible] المقاومة [illegible] العدو الصهيوني [illegible] وتدريبه [illegible] بوجه المؤامرات [illegible] الغزو الصهيوني [illegible] وخزانا وطنيا [illegible] والمناضلين على الدوام .

— الدفاع عن حق شعب فلسطين في رفض اية تسوية سياسية [illegible] تمس حقه في كامل ترابه الوطني ، وحقه الكامل في تقرير مصيره وعلى أرضه .

— انتهاج سياسة عربية معادية للامبريالية [illegible] اجل بناء جبهة عربية [illegible] من اجل دحر [illegible] والامبريالية [illegible] استسلامية [illegible] والامبريالية .

— وعالميا [illegible]

[illegible]

« البكوات » يواصلون تعدياتهم واستغلالهم .

ودولة البكوات تستمر في إعتقال الفلاحين المناضلين

■ يواصل البكوات الاقطاعيون في سهل عكار ، ومن ورائهم دولتهم ، محاولاتهم المستميتة لاستعادة سطوتهم على الفلاحين ، للاستمرار في استغلالهم واذلالهم .

بعد الطرد من الاراضي والمنازل ومنع رعي الماشية في الارض المشاع وغيرها من الاستفزازات والتعديات المسلحة أو غير المسلحة ، بدأت ازاحة ممثلي الفلاحين عن حراسة الاراضي ومراقبة توزيع مياه الري .

لقد جرت العادة في سهل عكار ان يعين الفلاحون في المواسم وكيلا عنهم يسمى « خضري » الفلاحين ، يقوم بحراسة الاراضي والاشراف على توزيع المياه . كذلك ينتدب البكوات من يمثلهم في هذه الاعمال .

لكن بكوات قرية تل حميرة خالفوا العادة هذا العام . فبعد احتدام الصراع بينهم وبين الفلاحين حول عدة أمور ، كان آخرها طرد الفلاح فياض السعيد من بيته ، مارسوا ضغوطهم بمساعدة السلطة على « خضري » الفلاحين ، مما اضطره الى ترك [illegible]

[illegible]

الحرية
صاحب الامتياز محسن ابراهيم
المدير المسؤول حسن فخر
مدير الادارة ياسر نعمه
مكاتب الادارة والتحرير
[illegible] بيروت - لبنان

فلاحو عكار يطالبون الاتحاد العمالي العام تأييدهم في معركتهم ضد إستغلال « البكوات »

■ زار وفد من فلاحي عكار الاتحاد العمالي العام يوم الاربعاء الماضي وأصدروا على الاثر البيان التالي :

يوم الاربعاء في ٢٣ من حزيران الجاري قام وفد يمثل الفلاحين والعمال الزراعيين في سهل عكار بزيارة للاتحاد العمالي العام اثناء اجتماعه بدار النقابات المتحدة . وعرض الوفد على قادة الاتحاد الاوضاع في سهل عكار كالاتي :

■ قام الفلاحون بتحركهم في العام الماضي في محاولة للحفاظ على مستوى معيشتهم من التدهور . وطالبوا بأن يدفع ملاك الاراضي نصف اكلاف الارض ما داموا يريدون نصف المحصول . وجاء هذا التحرك بعد نفاذ صبر الفلاحين من الاذلال والاضطهاد والقمع الذي تمارسه عليهم الدولة والبكوات . كانوا مجبرين على العمل بالسخرة (شكارة) في أراضي البك ، وتقبيل يده وتقديم عدد من « الاكراميات » له ولاسرته بمناسبة أو بدون مناسبة .

■ وفي تحرك العام الماضي ، كان الفلاحون يدافعون عن أنفسهم في وجه محاولات البكوات ودولتهم الرامية الى طردهم من أراضيهم وتهجيرهم عنها ، بعد أن عمت السهل موجة بيع الاراضي أو تضمينها لاشخاص قدموا من طرابلس او بيروت بأسعار وجدها ملاك الارض اكثر ادرارا للربح من علاقات المحاصصة (الفلوحية) السابقة . تدلخت الدولة بمصفحاتها ودركها لتنفيذ ارادة البكوات . فراح نقيب الدرك في حلبا يجبر الفلاحين على توقيع السندات باخلاء الاراضي والبيوت والا يكون مصيرهم السجن . واضطر البعض للرضوخ بعد أن عجزنا عن تأمين اكلاف المحامين ، واضطررنا الى تشغيل بناتنا كخادمات في طرابلس وبيروت وبيع ماشيتنا لسد اكلاف الدعاوى الخاسرة . ذلك ان الدولة دولة البكوات والقانون قانونهم .

■ ومع تنفيذ احكام اخلاء الاراضي، تحول العديد من فلاحي السهل الى عمال زراعيين ، يجوعون واسرهم اذا لم يجدوا عملا يوميا . ويعطون الساعات الطوال باجور هي اكثرها انخفاضا في كل لبنان . ولكن الاقطاعيين ظلوا مصرين على استعادة سطوتهم على الفلاحين . فراحوا يستصدرون الاوامر لاجبارنا على اخلاء بيوتنا . وبالفعل بدأ تنفيذ هذه الاوامر على يد الدرك في قرية تل حميرة في أوائل هذا الشهر ، حيث طرد الفلاح فياض السعيد من بيته ، وهو يعيش الان في كوخ من قصب .

الانذارات باخلاء البيوت تنهال علينا كالشتاء . هذه البيوت بناها اجدادنا وابناؤنا وولدنا فيها وكنا ولا زلنا ندفع ايجاراتها . لكن الاقطاعيين يرفضون اعطاءنا سندات الايجار . وهذا ما يبرر لشركة الكهرباء والماء ان ترفض توزيع ماء الشفة او الكهرباء علينا بالرغم من أن التجهيزات متوافرة في السهل منذ عام ١٩٦٥ .

■ بالاضافة لكل هذا الظلم والتعسف ، لا يزال سبعة فلاحين قابعين في سجون الدولة . وهم محمود هاشم كريدي . محمد سعيد جاسم كريدي . عبد الكريم كريدي . خضر محمد الطحش . خضر ابراهيم حفيظة . يوسف حسن حمادة . ومحمود عسل .

ردا على كل هذه التعديات واحقاقا لحقوق فلاحي عكار المشروعة، اجمعت لجان الفلاحين والعمال الزراعيين في سهل عكار على المطالبة بما يلي :

١ — استصدار قانون بمنع تهجير الفلاح .

٢ — اجبار المالكين على اعطائنا سندات ايجار مقابل الايجارات التي ندفعها لهم .

٣ — ابطال جميع الدعاوى والملاحقات والافراج عن المعتقلين .

٤ — الترخيص بانشاء نقابة للعمال الزراعيين في سهل عكار .

٥ — الترخيص بانشاء اتحاد للفلاحين في عكار .

وقد طلبنا من قادة الاتحاد العمالي العام ان يقفوا الى جانبنا ، ويصدروا بيانا علنيا بتأييد مطالبنا وليتخذوا الاجراءات العملية المناسبة لدعم قضيتنا العادلة . كما وجهنا دعوة للاخوة قادة الاتحاد العمالي لزيارة سهل عكار والاطلاع بأنفسهم على الوضع . وقد قبل الاخوة قادة الاتحاد العمالي الدعوة على أن يحدد موعدها في القريب العاجل ، كما وعدوا بدرس مسألة عكار في الاجتماع المقبل لقيادة الاتحاد واتخاذ الاجراءات اللازمة .

وتغتنم لجان الفلاحين والعمال الزراعيين في سهل عكار هذه المناسبة لدعوة كل الهيئات المهنية والفئات الوطنية والديمقراطية الى مساندة اهالي عكار في نضالهم من أجل مطالبهم العادلة . وتعلن تصميمها على مواصلة النضال من أجل تحقيق هذه المطالب كاملة .

لجان الفلاحين والعمال الزراعيين في سهل عكار
في ٢٤—٦—٧١

تنازل صندوق الضمان أمام ضغوط الصناعيين ،

ضربة اخرى لمصالح الطبقة العاملة اللبنانية

■ اتخذ مجلس ادارة صندوق الضمان قرارا يقضي « بتجميد » استيفاء الاشتراكات من الصناعيين عن الاجراء الاجانب في فرع تعويض نهاية الخدمة وعن جميع الاجراء بالنسبة لاشتراكات الاشهر الثلاثة الاولى التي سبقت تطبيق الضمان . ويسري مفعول قرار التجميد هذا لمدة سنة ينوي صندوق الضمان اثناءها ان يطلب الى مجلس النواب تكريس بادرته هذه عن طريق سن قانون ملائم .

من جهة اخرى صادق مجلس الوزراء على مشروع قانون يبدو للوهلة الاولى متناقضا مع وجهة القرار الاول فقد نص قرار مجلس الوزراء على اعطاء صندوق الضمان صلاحية بيع المؤسسات الحرفية والافران التي تمتنع عن دفع الاشتراكات عن عمالها .

من الواضح أن ما يجمع بين القرارين هو تنازل صندوق الضمان للفئة الاقوى ، اي للصناعيين ، على حساب فئة رأسمالية اضعف — الحرفيين — من جهة ، وعلى حساب الطبقة العاملة نفسها من جهة اخرى .

ان التاثير المباشر لهذا القرار على أوضاع الطبقة العاملة اللبنانية هو زيادة احتمال وقوع صندوق الضمان في عجز مالي تتحمل الطبقة العاملة.. بحكم القانون .. نصيبا كبيرا في المشاركة في تعويضه . الا أن الاثار الابعد هي الاكثر خطورة .

فقرار مجلس ادارة الضمان حتى ولو اقتصر على الصناعيين — والدلائل تشير الى أن النية تتجه لتعميمه على قطاعات اخرى تستخدم أيد عاملة عربية بكثرة ، يعني تخفيض كلفة تجديد قوة عمل العمال السوريين والفلسطينيين بنسبة محترمة تبلغ ٨ بالمئة . النتيجة الحتمية لذلك هي الصرف التدريجي لاعداد متزايدة من العمال اللبنانيين واحلال عمال عرب محلهم . مغزى ذلك ان زيادة استغلال الايدي العاملة العربية ، وسكوت القيادات النقابية عن ذلك يعني بالدرجة الاولى توجيه ضربة الى اوضاع العمال اللبنانيين — تعريضهم للبطالة — واضعاف قوتهم على الضغط عن طريق التلويح باستخدام أيد عاملة عربية مكانهم . ان الموقف العمالي الصحيح يتلخص في المطالبة بمساواة العمال — من اية جنسية — أمام قانون العمل والضمان . بالطبع يلتقي مثل هذا الموقف مع مطالب أخرى لا بد للطبقة العاملة من أن تتبناها : تخفيض سن الرشد من ٢٠ الى ١٨ وتطبيق الحد الادنى للاجور ابتداء من ١٨ سنة . حصر تشغيل الاطفال والاولاد عن طريق تطبيق مواد قانون العمل .. الخ .

ان قرار مجلس ادارة الضمان يشكل جزءا من المحاولات المستمرة للراسماليين لسرقة المكاسب التي انتزعتها الطبقة العاملة باقرار الضمان الصحي والاجتماعي . ان صمت القيادات عن القرار الجديد يكشف تواطؤها مع أرباب العمال واستمرارها في سياسة التخاذل التي بلغت أوجها مع التراجع عن اضراب ٢٥ أيار .

تبقى نقطة أخيرة . ان قبول نظام الحكم السوري بتقليص حقوق العمال السوريين يلقي المزيد من الضوء على اتجاه الحكم السوري نحو التلاقي مع الرجعية العربية وخدمة مصالحها .

شروط نجاح اضراب مياومي الهاتف :

■ توسيع الأضراب ■ إنتخاب المندوبين

الاتصال بمياومي الدولة لاتخاذ موقف موحد

■ ما زال اضراب مياومي وبعض موظفي الهاتف مستمرا منذ ثلاثة أسابيع لتحقيق ثلاثة مطالب هي: التثبيت ، رفع سلم الرواتب من ١٧٠ ليرة الى ٢٠٥ ليرات ، اعطاء درجات للمثبتين في عام ١٩٦٥ .

وهذه المطالب تطال فئات عديدة متباعدة المراكز ومختلفة الاعمال وتتباين علاقتها بالادارة . والمضربون ليسوا جميعا من المياومين ، فالقوة الرئيسية في الاضراب تتمثل في عاملات الهاتف وعددهن ٣٠٠ يشرف عليهن مدير واحد ، بينما تتسم علاقة الفنيين المبعثرين في مراكز الهاتف بالادارة بالاشراف الصارم . كما ان البعض منهم يعمل ساعات اضافية وأيام الاحاد والاعياد ويأخذ تعويض مناوبة ٧٥٪ من الراتب ، بينما هناك عدد من المضربين يعملون فقط أثناء الدوام الرسمي .

أما وضع المناطق فليس أفضل من ذلك اذ ان موظفي منطقة الشمال لم يضربوا بحجة أنهم ابناء منطقة الرئيس فرنجية ، كما ان بعد موظفي المناطق الاخرى عن الاتصال اليومي المباشر ببيروت يجعلهم عرضة للتهديد من قبل رؤسائهم كما حصل في صيدا وبئر حسن .

ان تبعثر المياومين الذين تشملهم هذه المطالب وتنوع الحالات يفرض تنظيما دقيقا وصارما ويفرض تخطيطا محكما لمواجهة كافة الاحتمالات عبر تمثيل القوى الفعلية للمضربين بعدد من المندوبين يتناسب عددهم مع عدد المضربين في كل قسم ومركز .

الا أن الوضع الحالي لتنظيم الاضراب يختلف عن ذلك اذ ينحصر هذا التمثيل بعدد من المندوبين عن اقسام بيروت ، فضلا عن انه لا توجد مقاييس فعلية للمندوب بحيث يحضر اكثر من مندوب الى اللجنة القيادية للاضراب دون أن تكون له أية صفة تمثيلية ، كما أن اللجنة القيادة تأخرت في تشكيل لجان الدعاية والمالية والاتصال بالمناطق ، وحينما تشكلت لم تمارس عملها ، وحينما مارست صلاحيتها لجنة الاعلام واصدرت بيانا حصل جدال بين المضربين انتهى معه وجود هذه اللجنة .

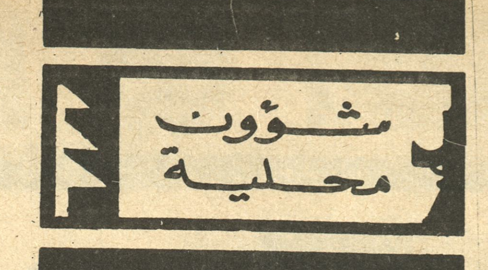
وقيادة الاضراب تقوم على عدد ضئيل يأخذون المبادرة في تشكيل وفود الاتصال بالمناطق وبالسياسيين ، وهذا يجعل المناطق تتصرف بشكل مستقل وعلى أساس الاشاعات بدون أية دراسة للموقف الشامل .

هذا من جهة التنظيم ، أما من حيث الممارسة فان المضربين يحملون افكارا من شانها شل الاضراب ، فلقد كان هؤلاء غير متحمسين لاشراك التلكس والبرقيات وغير آبهين لاشراك البريد كما يرفضون اشتراك الفنيين خريجي الصنائع . وهناك فكرة قاتلة تغذيها الوزارة وهي « عدم تكبير البحصة لانها اذا كبرت لا تصيب » ، وهذا يعني عدم توسيع نطاق الاضراب وعدم الاتصال بمياومي الدولة الاخرين لان اضرابا للتثبيت في وزارة واحدة لا يمكن ان ينجح خاصة بوجود ١٨٦٦٩ مياوم واجير ومتعاقد في أجهزة الدولة ، وان التثبيت في وزارة واحدة سيجبر الدولة على التثبيت في كافة الوزارات وهذا ما لا تريده الحكومة .

هذا من ناحية وجهة الاضراب ، أما من ناحية الممارسة العملية فان سياسة الاعتصام في مقر الاتحاد العمالي العام لم تؤد الى نتيجة ، الا أن المضربين اخذوا أخيرا يتجمعون لمدة ساعتين أمام الدرج الرئيسي للوزارة ليمنعوا الدخول مما دفع الشرطة لابعادهم ، كذلك حاولوا القيام بمسيرة بعد عودتهم الى مقر الاعتصام فتعرضت لهم الشرطة وحصرتهم في أقصر طريق ، وقامت قوى الامن بتهديد المضربين بانها ستقمع بقسوة كل مظاهرة .

ان هذا الاعتصام ، بعد التظاهرة ، يدل على أن تكرار المسيرات هو الوسيلة الفعالة لاجبار الدولة على الاهتمام بالمطالب ، وكذلك الاعتصام في مراكز العمل التي ما زال الجيش يحتلها لتامين العمل .

اما شروط نجاح اضراب يطرح مطلب التثبيت فهي تنظيم متماسك وانتخاب مندوبين نسبة لعدد المضربين والاتصال بجميع المياومين والاجراء لاعلان اضراب موحد .



بعد تراجع ٢٥ آيار : تسوية المصارف

القيادات النقابية الانتهازية تقبل بتكريس الصرف الكيفي



نقابة موظفي المصارف

شكل تراجع الاتحاد العام عن اضراب ٢٥ ايار ، نقطة انعطاف في علاقات الحركة النقابية بارباب العمل والدولة، فحالة النهوض العمالي النسبية، التي سبقت موعد الاضراب ، اعقبها مباشرة بعد كسره ، تراجع عمالي وهجمة مضادة من الراسماليين على جبهة العمال .

حول هذه الواقعة الجلية التي تفقأ العين، تختلف الاراء وتتناقض بين الذين يرون أن الطبقة العاملة خرجت منتصرة من جولة ٢٥ ايار ، والذين يعتبرون هذه الجولة الخاسرة، حلقة اولى من سلسلة تراجعات القيادات النقابية وهدرها المتتابع للمصالح العمالية . بعبارة اخرى ، يدور الخلاف حول تحديد الظرف الراهن بعد ٢٥ ايار من منظار نضالات الطبقة العاملة .

واذا شئنا أن لا يكون النقاش كلاميا مجردا ، علينا أن نعود الى مجرى الوقائع الحسية لان لا حقيقة خارج سياقها .

— قبل موعد تنفيذ الاضراب بايام معدودة ، لمست الحكومة عدم جدية قيادة الاتحاد العام في اعلان الاضراب العام فاقرت في احد اجتماعاتها مشروع قانون جديد للايجارات حافظت فيه على ارتفاع بدلات الايجارات الجديدة ورفعت من قيمة بدلات الايجارات القديمة ، اثر ذلك اطلقت قيادة الاتحاد تصريحات عنترية اعتبرت فيها هذا التدبير استفزازا مباشرا لها وتماديا في الاستهتار بها وبالمطالب العمالية (مطلب تخفيض الايجارات بنسبة ٢٥ بالمئة) ، واعلنت عن تصميمها النهائي على اعلان الاضراب في موعده المحدد .

— بعد يومين فقط ، تابعت القيادة الانتهازية مفاوضاتها مع ارباب العمل والدولة ،وبذلت محاولاتها حثيثة لاستجداء ولو وعد لفظي من المسؤولين يحفظ لها ماء وجهها امام العمال اذا علقت الاضراب ، ولكن الحكومة ، لم تتصدق على هذه القيادة الانتهازية ، لا بمطلب بسيط ولا حتى بوعد لفظي .

— رغم ذلك ، علقت هذه القيادة الانتهازية الاضراب دون ان تقدم اي مبرر جدي للعمال، سوى الادعاء بانها ستتابع المفاوضات بعد التعليق لتحقيق زيادة على الاجور بنسبة ٥ في المئة ورفع الحد الادنى الى ١٨٥ ليرة ، وهي التي ثرثرت طويلا بان ارتفاع الاسعار يتراوح بين ٢٠ و ١٠٠ بالمئة(الياس الهبر) .

— بالرغم من أن مطلب الغاء التسريح التعسفي كان المطلب المركزي لاضراب ٢٥ ايار، فان ارباب العمل ضاعفوا من حملات التسريح في مختلف القطاعات ، وبصورة جماعية ، بعد أن أجهضت قيادة الاتحاد الاضراب العام .

— ثم انفجرت قضية موظفي المصارف على اثر طرد موظفين وتهديد مئات الموظفين الاخرين في مصرف كونتيننتال و « فيرست ناسيونال سيتي بنك » بالتسريح الجماعي . فعقدت نقابة موظفي المصارف اجتماعات عدة ، قررت على اثرها اعلان الاضراب تضامنا مع الموظفين المصروفين ، ومطالبة بالغاء الصرف الكيفي في قطاع المصارف كذلك تضامن اتحاد النقابات المتحدة وهدد بالاضراب الرمزي اذا لم تعد ادارة المصرف عن قرارها بصرف الموظفين الاثنين . ثم توالت الاجتماعات بين ممثلي النقابة وممثلي جمعية المصارف ووزير العمل انتهت الى تكريس ارادة ارباب العمل ووجهة نظرهم حول الصرف الكيفي . ففي تعليق لرئيس جمعية المصارف جوزف جمجع على اثر تعليق الاضراب ، يقول : « ان الحل الذي اتفق عليه يكرس نقطتين نتمسك بهما باصرار ويرتكز عليهما الاقتصاد الحر :

١ — حق رب العمل في صرف المستخدم وعدم شرعية كل اضراب يستهدف الحد من هذا الحق .

٢ — عدم دفع إجور ايام الاضراب . »

ان تتابع هذه الاحداث ، من رفع الايجارات الى حملات التسريح الكيفي ، الى تكريس وجهات نظر أرباب العمل حول حقهم في الصرف الكيفي ، الى استمرار هجمة الراسمالية على كافة المطالب العمالية ، يؤكد بما لا يقبل مجالا للشك بأن تخاذل قيادة الاتحاد العام وخيانتها لاضراب ٢٥ ايار ، كان الحبة الاولى التي كرت على اثرها سبحة التراجعات والخطوات الانهزامية .

واذا كانت قيادة اتحاد النقابات المتحدة قد اعارت اضراب موظفي المصارف شيئا من اهتمامها ، فان ذلك يعود بشكل اساسي لكون قطاع المصارف يشكل القاعدة الانتخابية لغبريال خوري رئيس الاتحاد العمالي العام، وبالتالي فان اهتزاز مواقعه في قطاع المصارف يؤدي بالضرورة الى ضياع مركزه كرئيس للاتحاد ، وضياع كل الامتيازات المترتبة عليه. رغم ذلك لم تستطع نقابة موظفي المصارف ان تحقق لاعضائها المضربين مطلبهم بالغاء الصرف ، واضطرت في النهاية للركوع امام ارادة ارباب العمل .

ان خيانات القيادات النقابية للقضايا العمالية ، لا حل لها في اطار العمل الفوقي للاتحاد العام ، وعندما تتوهم « الاخبار » بأن الاتحاد العام هو قمة الوحدة النقابية والحركة العمالية ، التي تزداد قوة ورسوخا وفعالية ... فان الجواب على هذا المنطق الانتهازي هو النقيض تماما : بدون تنظيم القاعدة العمالية في لجان عمل فعالة ، تمسك قضاياها ومصيرها بأيديها ، فان الهزائم سوف تتوالى ، ورؤوس الاقطاع النقابي سوف تستمر .

المعركة ضدّ تجار الدواء

الكميات المجانية عنصر أساسي في ارباح المستوردين

لقد حاولت « الحرية » في العدد السابق وضع مشكلة الدواء في اطارها الصحيح ، مبينة حدود فعالية اي قرار بتخفيض اسعار الادوية لا يتعرض لربح الصيدلي (اي بخفض لا يزيد على ٣ بالمئة). وقدرة شركات الادوية على الامتناع عن تسليم الادوية لصندوق الضمان اذا ما استمر في بيعها باسعار مخفضة ، مما يجعل تعديل المادة ٢٢ من قانون الضمان (الذي يخول للضمان استيراد الادوية للمؤسسات العامة) غير ذي فعالية .

ان شركات الادوية الامبريالية — التي يعتمد عليها لبنان في استهلاكه المحلي وفي دوره كوسيط في المنطقة — تفرض اسعارا عالمية مرتفعة ، معتمدة في مضاربة بعضها على الاساليب التالية :

اولا : الاستعمار الثقافي : اذ يصف الاطباء، خريجو الجامعات الفرنسية ، الادوية الفرنسية ، ويصف خريجو الجامعات الاميركية الادوية الاميركية .

ثانيا : نفوذ الدولة المصدرة .

ثالثا : رشوة الاطباء واغراقهم بالنماذج .

— رابعا : اعطاء ارباح فاحشة غير مشروعة للوسطاء المستوردين فيتقاسم هؤلاء هذه الارباح الفاحشة مع الوسطاء الاخرين (الموزعين والصيادلة) . وسوف نترك الارقام تتكلم في اللائحة التالية لعدد من الادوية المتداولة والتي تبين فقط الجزء من الربح المشروع وغير المشروع الذي يتكرم به المستوردون على الصيادلة والموزعين ، تاركين للقارىء تقدير ربح المستوردين الذين يحتفظون به والذي تشهد عليه ثرواتهم المكدسة ، واستماتتهم في عرقلة التامين الجزئي للاستيراد وفقدانهم اعصابهم لتفرق الحلفاء من حولهم: الصيادلة — بعد أن وعدهم وزير الصحة بعدم التعرض لجعالتهم (لم يعد نقيب الصيادلة يتكلم باسمهم بل ترك ذلك لنقابتهم) — واحد النقابيين (انطوان بشارة) الذي يفضحهم يوميا — واخيرا رجال الدين (المطران الياس الزغبي) الذي أخذ يؤلب الرأي العام عليهم. ولم يبق لهم سوى عملاؤهم في وزارة الصحة ، ورجال الاختصاص الذين تربوا في كنف الجامعات الاجنبية وما زالوا يخدمونها بأمانة، يشكلون العامود الفقري لاية هيئة تبحث قضايا الدواء (لجنة شراء ادوية الضمان والهيئة العليا للدواء سابقا) .

جورج أبو عضل

اسم الدواء	اسم المستورد	سعر المبيع ق.ل.	ربح الصيادلة والمستودعات (ربح مشروع)	الكمية المجانية على كل ١٠٠ قطعة (ربح غير مشروع)
تيرالين	مستودع ادوية انجلوبولو	٢٤٥	٪٢٥	٤٥ قطعة
بلموسادول	شركة ادوية الشرق الادنى	٣٣٥	——	٦٠ قطعة
روتراكس	مستودع ادوية خليل فتال	٥٥٥	٪٢٥	٤٠ قطعة
كارانت فورتيفين	شركة ادوية الشرق الادنى	٤٣٥	——	٤٠ قطعة
ادلفان ازيدركس	مستودع ادوية جورج ابو عضل	٣٩٥	٪٣٠	٤٠ قطعة
يوميزان	مستودع ادوية فرعون	٣٢٥	——	٦٠ قطعة
نيغرام	شركة ممز (نقيب الصيادلة واخوته)	٣٦٦٥	——	٥٠ قطعة
ابوسيكلين	مستودع ادوية اودب (اخ موظفة كبيرة في وزارة الصحة وعضو في الضمان)	٥٠٠	——	٦٠ قطعة
امبرسين	مستودع ادوية خياط	٤٩٠	٪٣٠	٤٠ قطعة
كمفونبمين	مستودع ادوية شلهوب	٢٨٥	——	٨٠ قطعة
فيتاميكلينا	مستودع ادوية براج	٣٥٥	——	٨٠ قطعة
كلوروميسيتين	مستودع ادوية فتال	٤٥٠	٪٢٥	٤٥ قطعة
بنبريتين	مستودع ادوية ابو عضل	٢٠٥٠	٪٢٥	٦٠ قطعة
بنبريتين	مستودع ادوية ابو عضل (للضمان)	٢٠٥٠	٪٢٥	٦٠ قطعة
ايروتريسين	مستودع ادوية ترانس مديكال (احد اعضاء اللجنة الفنية لتسجيل الادوية)	١٦٣٥	——	٧٠ قطعة
اصناف — هيكا	صيدلية سلكت (صناعة وطنية)	——	٪٤٥	——

اوضاع العمل النقابي في المدارس الخاصة

الفرصة التي يستطيع المعلمون المجانيون الاستفادة منها

ردا على مقال ورد في الحرية عدد ٥٦٨ صفحة ٦ : « كيف تستطيع القوى المتقدمة استغلال الصراع بين المؤسسات الطائفية » .

تقولون في المقال انها نقابة جديدة .. نقابة جديدة بماذا ؟ برخصتها ، ام بوجوهها ، ام باهدافها ، الرخصة فعلا جديدة ولكن الوجوه سبعلانية القسمات والاهداف والمآرب . المقاصديون الذين انشقوا عن نقابة السبعلاني ... ما الذي دفعهم الى الانشقاق ؟ هل دفعهم الى ذلك حرصهم على مصالح المعلمين ؟ هل دفعهم الى ذلك ايمانهم بعدالة وشرعية مطالبنا نحن المعلمين المجانيين المسحوقين ؟

لا اعتقد أن ايا من الاسباب المذكورة اعلاه يمكن اعتباره الدافع .. لانهم أصلا جزء لا يتجزأ من النقابة السبعلانية يجمعهم نفس الهدف ، ولكن الاختلاف على الحصص فرق فيما بينهم ، والهدف ما زال مشتركا .. وقد يفرق الزمن بين الاخ واخيه .

ثم .. من اجل ماذا تنصحونني انا كمعلم مجاني أن انتسب الى هذه النقابة القديمة الجديدة .. لاناضل من داخلها ؟.

لست أدري كيف تتخيلون النضال من داخل نقابة تسيطر عليها فئة معروفة اصلا من تمثل والى ماذا تهدف ولمصلحة من تعمل .

النضال من داخل نقابة يسيطر عليها اليمين ، ومهما تشدق هذا اليمين بالكلام عن الديمقراطية لا يختلف بتاتا عن النضال من داخل برلمان يسيطر عليه اليمين.. والديمقراطية اصبحت في ايامنا مرنة جدا .

والنضال من داخل البرلمان تجربة اثبتت فشلها ، لان ذلك لن يؤدي في اكثر الاحيان الا الى الذوبان في هذا البرلمان .

والنضال من داخل نقابة يمينية تجربة اثبتت فشلها ايضا .. في نقابة السبعلاني !.

اني اتساءل :

كيف يناضل معي من ينال حقوقه كاملة . وفوقها حبة مسك ؟! كيف سيناضل معي من تفصل بيني وبينه طبقة .. ومطالب ؟.

انه بحكم انتمائه الطبقي ، وبحكم ارتباطه المصلحي باطراف مشبوهة ، يعمل من اجلها ، لن يناضل معي وهو ليس مستعدا لان يخسر في سبيلي شيء واما انا فان ناضلت فلن اخسر شيئا سوى الاوضاع المهترئة التي اتخبط بها ولانني ايضا لا املك من حقوقي شيئا .

فالنضال من داخل نقابة مطالبها لا تلتقي ومطالبي شيء مستحيل .. ولو كان مثل هذا النضال مجديا لما فشل في نقابة السبعلاني مثلا فكيف تنصحونني بان اعيد التاريخ نفسه!

ان المعلم المجاني وحده هو الذي يستطيع الاستمرار في معركته لانه فعلا أكثر المعلمين ثورية بحكم أوضاعه المزفتة .

وحين نثبت نحن المجانيون أننا موجودون فعلا ، عندها نستطيع دخول اي نقابة من مركز قوة ، واذا رفضنا فاننا حتما سنشكل القوة الثالثة والاكثرفعالية ، ولتتصارع النقابتان السبعلانية والمقاصدية ولنستفيد نحن باتحادنا من هذا الصراع .

انا لا انفي ابدا مبدأ العمل النقابي .. ولكن مفهوم النقابة من وجهة النظر اليمينية يختلف عن مفهوم النقابة من وجهة نظرنا .. فالنقابات اليمينية ومهما تشدقت بالديمقراطية ما هي الا اداة طيعة في يد الدولة . ان النقابة الحقيقية هي التي تعمل من أجلنا نحن المسحوقين وتناضل من أجل تحقيق مطالبنا العادلة .

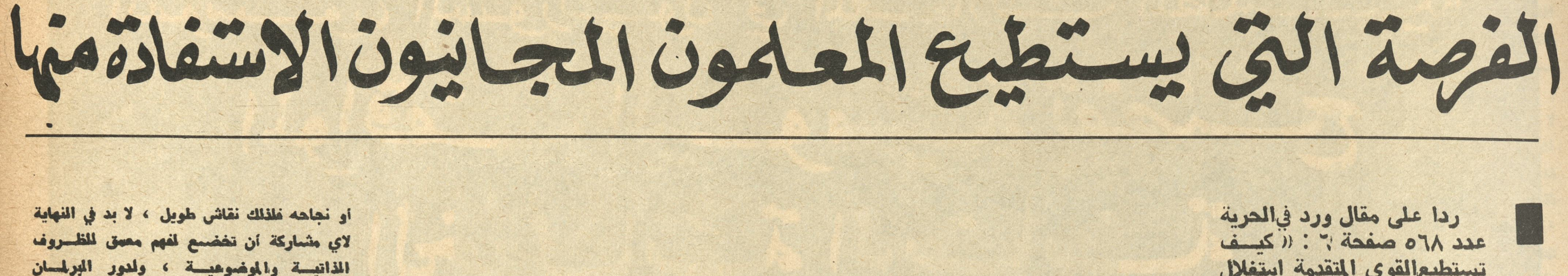
وليس من الضروري ابدا لكي تكون النقابة رسمية أن تكون موقعة بامضاء وزارة الشؤون، ان النقابة الحقيقية هي التي تكون موقعة باتحادنا نحن المجانيين .

وقد تكون لجان المعلمين المجانيين البديل .. لو ناضلنا في ابرازها الى الحيز الفعلي .

أما الانتقال من نقابة سبعلانية الى نقابة مقاصدية واعادة التاريخ نفسه فليس الا مضيعة للوقت ، ومهما بدا الانتقال وللوهلة الاولى انه قد يحقق بعض المكاسب فهو ليس الا وهم .

والانتقال في هذه الحالة سيكون اشبه بالانتقال من تحت الدلف لتحت المزراب .

معلم مجاني



النقابة الاولى

رد « الحرية » على رسالة المعلم المجاني

نبدأ باعتراض اولي : ان صاحب الرسالة يتجنى على المقال ، يقولنا ما لم نقل ، فالمقال اكد في أكثر من مكان « ان النقابة الجديدة لا تختلف نوعيا عن النقابة القديمة » « ودورها النقابي واضح محدد : الدفاع عن دور التعليم الخاص المتميز على أنه احد الوسائل الاكثر فعالية لعملية استمرار السيطرة الايديولوجية، ولا نرى النقابة الجديدة ولا القديمة تناضلان لتعريب البرامج ولا لتاميم المدارس والتعليم ... ولا لاكتساب تعليم مجاني اجباري ... » نكتفي بهذا القدر من الاستشهادات من المقال لنؤكد أننا لم نقل ان النقابة جديدة باهدافها وحرصها على مصالح المعلمين !!

ما دامت النقابة الجديدة لا تختلف عن القديمة اذن لماذا ندعو المعلمين للانتساب لهذه النقابة — مع تاكيدنا ان النقابة الجديدة تأسست نتيجة لصراع بين أطراف طائفية — سياسية يمينية فانها تحاول ان تبرر تميزها عن النقابة القديمة :

اولا : باعترافها ومطالبتها بتعدد نقابات المعلمين وهذا يفسح المجال من خلال صراع النقابتين لامكانية ابراز مصالح المجانيين ومطالبتهم بنقابة مستقلة .

ثانيا : ستبرر تميزها أيضا بفسح المجال أمام المعلمين المنتسبين للمشاركة في وضع نظام داخلي من خلال الجمعية العمومية ، ونستطيع من خلال مشاركتنا الفعالة المساهمة في وضع نظام داخلي اكثر ديمقراطية .

ان هذه المشاركة والحصول على فروع للنقابة في مناطق تجمع المجانيين ، لا بد أن تؤدي لظهور المجانيين ككتلة ذات فعالية لها مصالحها المستقلة . لننتقل لمناقشة فكرة اخرى يطرحها صاحب الرسالة كمسلمة لا تقبل الجدل :

« — النضال من داخل البرلمان اثبت فشله، وكذلك النضال من داخل النقابات اليمينية هو الاخر اثبت فشله . »

ان طرح المشابهة بمثل هذه البساطة بين العمل النقابي والعمل البرلماني لا يجوز أبدا. نكتفي بالقول ان العمل من داخل النقابات اليمينية يبغي تحويل هذه النقابات من اداة في يد السلطة الى اداة في يد أصحابها الحقيقيين لانتزاع المطالب .

— النقابة تعطي للقاعدة حق التحرك والاعتراض والتوجيه وحتى التقرير . أما قضية مشاركة اليسار في العمل البرلماني وفشله أو نجاحه فلذلك نقاش طويل ، لا بد في النهاية لاي مشاركة أن تخضع لفهم معمق للظروف الذاتية والموضوعية ، ولدور البرلمان في لبنان وفعاليته واخيرا للهدف من هذه المشاركة .

— اما نجاح العمل داخل النقابات او فشله فهو مشروط بالمساهمة النشيطة من قبل جماهير المعلمين الواعين .

واخيرا لا ندري ماذا يقصد صاحب الرسالة بقوله : ان مفهوم النقابة من وجهة النظر اليمينية يختلف عن مفهوم النقابة من وجهة نظرنا . هل يعني ذلك الاختلاف بالمفاهيم بين القيادات النقابية اليمينية واليسار ان نهجر النقابات ونترك للنقابيين اليمينيين وجهة نظرهم ومفهومهم !. اما أن نعمل على دفع المعلمين للاشتراك في النقابة وعلى بلورة وعي نقابي صحيح وبالتالي على فرض المفهوم الذي نتبنى، وكذلك العمل لفضح القيادات النقابية اليمينية وممارساتها وارتباطاتها . ثم ماذا يريد بقوله: ليس من الضروري أن تكون النقابة رسمية وموقعة بامضاء وزارة الشؤون ؟!

هل هناك مفهوم جديد للنقابات ؟ نقابات غير رسمية !! وموقعة باتحادنا !! نحن نتبنى النضال من خلال لجان ديمقراطية خطوة اولى في طريق العمل النقابي الرسمي ، لكن لا يمكن أن تكون اللجان بديل عن النقابة ، بل هي خطوة في طريق النقابة .

« الحرية »

استنكار الاعتداء على الزميلة « الراية »

للمرة الثانية خلال أقل من شهر تعرضت الزميلة « الراية » الى اعتداء بالمتفجرات استهدف مطابعها ومكاتبها .

وقد ادى الاعتداء الجديد الى الحاق اضرار بالمبنى كما أصيب بعض العمال بجروح اقتضت نقل أحدهم الى المستشفى حيث ما يزال قيد العلاج .

وقد قوبل حادث الاعتداء هذا بالاستنكار والشجب من جانب الاوساط الوطنية والديمقراطية .

فالاعتداء يمثل محاولة لمنع طرف وطني من استعمال الوسائل السياسية التي يملكها في التعبير عن وجهات نظره ومواقفه . وهو يشكل بذلك بادرة خطرة تمس الحريات الديمقراطية بوجه عام وحرية الصحافة بشكل خاص .

و « الحرية » اذ تستنكر الاعتداء الجديد على الزميلة « الراية » ترى أن كل القوى الوطنية مطالبة ، من زاوية ديمقراطية مبدئية ، باتخاذ موقف واضح يدين هذه الاساليب الارهابية ويكشف خطورتها على حرية الراي والكتابة والعمل السياسي في لبنان .

القوميّون السوريّون في المعارك المطلبيّة

المواقف اليوميّة تفضح الخطابة الرنانة

خلال الاشهر السابقة ، وخاصة مع صدور جريدتهم ، « البناء » تجلى في كلام القوميين السوريين ، وبعض مواقفهم ، مظاهر اهتمام مستجد بالحركة المطلبية الجماهيرية وقضاياها. فمن حركة الطلاب ، الثانويين والجامعيين ، الى نضالات الطبقة العاملة في شباط وأيار وعدد من الاضرابات العمالية ، الى تحركات الفلاحين في عكار ، في كل المناسبات وغيرها ، كان واضحا أن القوميين قد بدأوا يعاملون الظواهر المذكورة من منظار لم تعد معه النضالات الجماهيرية محاولات لتمزيق « وحدة الامة » لا تستحق سوى الادانة والاحتقار (وهو الخط المميز لمواقفهم السابقة).

وفي أول أيار ، أصدرت « البناء » نفسها ، عددا خاصا بـ « عيد العمل » (كما تسميه) تعرضت فيه للعديد من القضايا العمالية الراهنة . وضع الحركة النقابية ، غلاء المعيشة ، قانون العمل ، قانون الضمان الاجتماعي .. وفي الوقت نفسه أقام الحزب القومي مهرجانات خطابية في عدد من المناطق اللبنانية أحياء للمناسبة المذكورة . ما هي دلالة الاهتمامات الجديدة للقوميين السوريين ؟

تراجع اقتصادي وأزمة علاقات سياسية

تأتي هذه الاهتمامات في سياق واضح ومحدد : فمن ناحية يؤدي التراجع الاقتصادي المستمر الى مقاومة شديدة ومتزايدة من القوى المهيمنة ، تعطي للحلول المتعثرة طابع تغليب حاسم لمصالح هذه الفئات على مصالح طبقة عاملة ناهضة وبرجوازية صغيرة في طور التدهور التدريجي ، مما يلغي أية امكانية « للتسويات » ويدفع بالتناقضات بين المعسكر الاخير ، وتحالف البرجوازية الى درجة كبيرة من الحدة والتفجر .

ومن ناحية ثانية ، هناك أزمة العلاقات السياسية التي تسير بموازاة الازمة الاقتصادية ، وبروز المحور العمالي أكثر فأكثر كمحور حاسم في الصراعات الطبقية . في وضع كهذا تغدو الاطر الايديولوجية والسياسية التقليدية عاجزة ، لا عن احتواء الطبقة العاملة فحسب ، بل حتى عن احتواء اقسام متزايدة من المثقفين والبرجوازية الصغيرة .

في ظل هذه التحولات الاساسية ، طرا على قاعدة الحزب القومي السوري (برجوازية صغيرة منوعة في المدينة والريف) ما جعل الحبل الايديولوجي عاجزا ، الى حد ، عن ضبط قوى تعيش ، برغم هامشية نسبية ، أجواء مواجهة ملحة ومباشرة . مما جعل هذه الاخيرة تحيد ، وترحل الى مواقع لم يكن الحزب ليطأها في السابق . هل يعني ذلك بداية انحياز من القوميين الى المواقع الجماهيرية ؟ بالتأكيد ، لا . لان « الاهتمام » بحد ذاته لا يتم بصورة مجردة ، فهو يقدم نفسه على قاعدة من المفاهيم الايديولوجية التي لا بد أن تحدد مضمونه والنتائج الفعلية التي يقترن بها . لكن ذلك لا يمنع من القول أن الانتقال ، وبالحدود التي يتم بها ، يسهم بصورة أكيدة في فضح الفصام المستمر بين أيديولوجية تجاهد في سبيل تمثل الظواهر الجديدة وهضمها ، وبين صعيد ردود ومواقف يصعب أكثر فأكثر ربطها بسياق الايديولوجية الاصيلة . هذا التناقض هو الذي يسمح بتفسير نوع التغييرات التي طرأت على الحزب القومي السوري ونتائجها المحتملة على وجهة سيره المقبلة .

معضلة القوميين الاساسية

« ان الرأسماليين والاقطاعيين ، الذين يتربعون على عرش الاحتكار هم أعداء لهذه الامة ، متآمرون على سلامتها » (من بيان « عمدة العمل » في الحزب القومي بمناسبة اول أيار) . على قاعدة هذا التصنيف ، ومن موقع « الامة السورية » ، يطل القوميون منذ عشرات السنين على جميع « المسحوقين ماديا ونفسيا » أي جميع « أبناء الامة ». بعد طرح اعدائها المذكورين أعلاه بالطبع . فالحزب القومي لا يعرف شيئا اسمه التفاوت بين مواقع الطبقات ومصالحها ، وصلة ذلك بموقع كل طبقة من البنية الاقتصادية والظرف التاريخي المحدد . وهو لا يعترف لذلك بانتماء اجتماعي محدد . ان قاعدة الحزب القومي هي « الشعب » ، « المواطنون » : انهم العمال ، الحرفيون ، العاطلون عن العمل ، البطليكيون الخ .. « كم أود أن أرى سواعدكم ومعاولكم ، مشهورة في وجه الاقطاعي والطائفي والراسمالي .. المستغل (..) . أيها العاطلون عن العمل في بلادي ، اتحدوا » !.

لكن ، كيف يمكن لحزب يجهل معنى التمايز في أوضاع ومصالح فئات « الشعب » ، أن يصوغ مطالب تستطيع في تراتبها وترابطها أن تعبر عن هذا التمايز ، كيف يمكنه أن يتوصل ، انطلاقا من تمايز لا يدركه الى صيغة توحيد وربط بين هذه المصالح ؟ ما الصلة التي تبقى للمطالب المطروحة بوضع هذه الفئات المحددة ، وبعلاقات القوى الاجتماعية داخل البنية الاقتصادية المهيمنة ؟ كيف يجري اختيار المطالب ، كيف تحدد مرحليتها ، وعلى ضوء أية مقاييس ؟ كل هذه أسئلة لا محل لها في اهتمامات القوميين السوريين ، للسبب الذي ذكرناه .

لذا لا يستطيع هؤلاء حتما عند مواجهة حركة مطلبية ، عمالية ، أو فلاحية ، أو طلابية ، ان يصيغوا برنامجا محددا يمكنه الجواب على دوافع هذه الحركة وأن يوظفها في وجهة سياسية محددة . بل وأكثر من ذلك فأن جهل القوميين لمفهوم التفاوت (العلاقة والتمايز) في وضع الاطراف المتعددة للتشكيلة الاقتصادية الاجتماعية ، يجعل من المستحيل على هؤلاء أن يدركوا حتى معنى الاحداث الجديدة التي تطرأ على هذه التشكيلة والتطورات التي تصيبها . لان هذه التطورات لا يمكن تفسيرها الا على قاعدة ادراك التفاوت المذكور وآليته الخاصة بالذات.

ما الذي يؤدي في هذه المرحلة بالذات الى نهوض الحركة المطلبية بعد ركود طويل ؟ ما الذي يحدد مواقف ، الحرفيين ، الصناعيين، الطلاب .. الخ .. على الشكل الذي تعبر فيه عن نفسه الان ، كيف تطور هذا الموقف أو ذاك ؟ أين تتقاطع مصالح هذه الفئة مع غيرها وأين تتضارب ، وأي موقف يمكن تغليبه في هذه الحال ؟.. أيضا ، هذه أسئلة من العبث البحث عن جواب لها في كلام القوميين السوريين . لذلك بالضبط ، يصعب القول ان أحداثا كالاحداث التي شهدها الموضع اللبناني ، خلال السنوات الاخيرة ، يمكنها أن تغني بأية صورة فكر القوميين أو تزحزحه عن مواقعه الراسخة . كما لا يغدو مستغربا أن يثابر القوميون على تكرارهم لما كان يقال قبل عشرين أو ثلاثين سنة حول الامة والمجتمع دون أبسط تعديل في ترتيب الجمل والكلمات .

القوميون والعمل الديمقراطي

عندما تتعرض « البناء » لوضع الحركة العمالية وحركتها النقابية ، تسهب هذه في تحليل الدور العميل الذي تقوم به القيادات، وتفصل في شرح وسائل الضغط والقمع التي تواجه أية محاولة للعمل النقابي في المؤسسات الرأسمالية . لكن المجلة اذ تصل الى الجانب الاساسي من المشكلة ، أي الى الجواب المطلوب « لتحويل النقابة من اداة بيد السلطة الى سلاح بأيدي .. الشعب » حتى تتكشف للعين ، مرة أخرى ، ضحالة القوميين الفكرية وبؤسهم . فالمطلوب في نظر المجلة هو في نهاية المطاف « تغيير هذه القيادات النقابية المتآمرة مع السلطة ضد .. الشعب ومصالحه » . (« البناء » عدد ١٥ ص ١١) . هذه النصيحة التي كان سيسخر منها أي عامل ، لا تدل فقط على جهل مطبق بوضع الطبقة العاملة وبظروف نضالها ضد الاستغلال ، بل ان لها مدلولا أبعد بكثير . لانها تكشف مرة أخرى ، عن موقف القوميين من العمل الديمقراطي الجماهيري. فالقوميون السوريون ، لانهم عاجزون عن صياغة برامج تجيب على وضع فئة محددة (غياب مفهوم التفاوت) في مرحلة محددة ، لا يواجهون الاهمية الحاسمة للعمل والمتابعة اليومية التي تفترض ملاحقة البرنامج والدعاية له والنضال لاجله . فتنعدم بذلك صيغة التنظيم الجماهيري بوصفه سلاح الطبقات المضطهدة الاساسي ، في وجه نظام يقوم على تفتيت القوى الجماهيرية وقمعها ، ويتحول القوميون الى موقف المتفرج أو المساهم المؤقت الذي سرعان ما يغيب في دوامة الاحداث . وهو ما حدث بشكل خاص في مواقفهم المطلبية التي كانت مزيجا من الموقفين ، وهو أيضا ما يحدث باستمرار في موقفهم من التحركات العمالية والجماهيرية التي يصدف أن يكونوا طرفا فيها ، حتى في الحالات التي كانوا فيها الطرف الاساسي عدديا بالنسبة لبقية الاطراف .

ضغط العامل الطبقي

اول ما يميز نظرة القوميين للطبقة العاملة، هو صمتهم المطبق عن فائض القيمة كقاعدة للاستغلال الراسمالي ، وبالتالي كموضوع اساسي لنضال الطبقة العاملة المنظم ، وهو صمت يلقي ضوءا كاشفا على مفهومهم للراسمالية بالذات . فالراسمالي ليس راسماليا لان تراكم ثروته يقوم على استغلال العمل المأجور ، واقتطاع فائض القيمة من العمال ، ان الراسمالي هو المحتكر ، الجشع ، أي بتعبير أوضح : الانتاج الكبير ، الذي تشكل هيمنته سدا منيعا في وجه صعود برجوازية صغيرة حرفية أو موظفة أو «مثقفة» وعاملا اساسيا في تدهور وضع هذه الفئات التي تنبت قيادات الحزب القومي وعناصره بين صفوفها . لذا فان ما يبقى أمام هذا الحزب أن يقدمه لطبقة عاملة تصارع مستغليها (الكبار والصغار على السواء) ، هو نظرة « اجلال » منافقة . « ان مطالبكم محقة» (من بيان « عمدة العمل » ..) . لكن الحزب القومي اذ يرى ويلمس زخم اندفاع الحركة العمالية ما يلبث أن ينحو منحى التحذير : « ان كل نضال مطلبي تخوضونه يرتبط ارتباطا جذريا بنضال كافة الفئات العاملة من اجل اقامة المجتمع الجديد . وان كل محاولة للفصل بين النضالين محاولة مجرمة تهدف الى تقزيم دوركم في المعركة التي يخوضها هذا الشعب » . (نفس المصدر). في مكان اخر يتحول التحذير الى تشكيك « بالمطالب المحقة نفسها » : ان تطبيق الضمان الاجتماعي يعني « اطالة عمر النظام ، يعني تقويته وتجديد شبابه » (البناء عدد ١٥ ص ١٤) . عدا ذلك لا يسترعي التفات القوميين ، في المعارك العمالية أي شيء يتوجهون به الى العمال ، اللهم الا مسالة واحدة هي : الظلم الذي يلحق بالحرفيين من جراء تطبيق الضمان الاجتماعي . فنظام الضمان الاجتماعي « بعدم افادته الحرفيين الفعليين ، وليس منتحلي صفة الحرفة (؟) ، كالنظام العام ، يزيد في شقاء هذه الفئة البائسة ، وفي ظلمها ، تمهيدا للقضاء عليها » (نفس المصدر) . وتغدو نقيصة الضمان الاساسية متركزة في « فلسفة التحويل » وتوزيع الاشتراكات غير العادل بين الفرقاء . والنظام البديل الذي يقترحه القوميون ، هو « تبديل طريقة التحويل بحيث يستعاض عن الاشتراكات بضريبة تصاعدية ، تكفل تمويل صناديق الضمان الاجتماعي الاربعة ، على أن يستفيد جميع المواطنين من عمال وأرباب عمل وعاطلين عن العمل من تقديمات هذه الصناديق » (نفس المصدر) . عندما يضطر القوميون الى صياغة مواقف فعلية ، تتعدى صعيد الضجيج والثرثرة اللفظية ، فان الموقف نفسه يكشف بسرعة حقيقة الموقع الذي يحتلونه ، وتنحدر النهضة القومية ، وحرب التحرير بضربة واحدة ، الى درك الدفاع الصريح عن مصالح استغلال هامشي في طور التراجع والتدهور أمام الانتاج الكبير والتسويق الراسمالي للسلع .


انعام رعد

عفيف المحمود

وهذا الاتجاه يدعمه مثال أخر ، فعندما تسعى مجلة « البناء » مثلا ، لاثبات كيف ان تجزئة القيادات النقابية وتفرقها يؤديان الى افشال نضالاتها ، لا تجد في جعبتها غير الاستناد الى اضراب .. اصحاب الافران ، ثم سائقي السيارات العمومية . فلقد فشل اضراب هؤلاء « الكادحين » لان نقاباتهم لم تتضامن ولان السلطة عملت على شق صفوفهم والمطلب المنطقي في هذه الحال هو : « يا أصحاب الافران ، اتحدوا » !

الانغلاق ، والتأرجح الانقلابي ـ الانتخابي

اذا كان القوميون السوريون ، عاجزين بسبب من أيديولوجيتهم ، عن صياغة برامج محددة ، واذا كان يستحيل عليهم ان يدخلوا طرفا في العمل الديمقراطي الجماهيري ، فكيف يمكن لادعاءاتهم ان تجد وسائلها السياسية ؟ على أية قاعدة من العمل والتحرك يبقى لهم ان يبشروا « بمجتمعهم الجديد»؟ ان ما يجعل القوميين عاجزين تماما عن خدمة الحركة الجماهيرية ونضالاتها ، عبر تمثيل مصالحها المحددة ، وتدعيم منظماتها المستقلة عن السلطة واذنابها ، سرعان ما يرمي بهم أمام خيارين لا ثالث لهما :

الخيار الاول هو الحل الانقلابي الذي اختبر القوميون استحالته في أطار البنية اللبنانية ، واما الثاني، فهو ببساطة القبول بالوسيلة الوحيدة الباقية : البرلمان ، والسقوط بالتالي في اكثر مستويات البنية السياسية تخلفا والتحاقا بالنظام القائم .

ذلك أن مثل هذا الالتحاق ، عدا أنه الحل الوحيد الذي يبقى في مواجهة انغلاق الايديولوجية على الامكان الثوري الحقيقي ، فهو من ناحية ثانية ، حل يتطابق فيه الالتحاق البرلماني بصورة نادرة مع مفهوم الشعب ـ النخبة ، والجسر الوحيد الذي يبقى للقوميين أن يعبروا منه الى قاعدتهم الاجتماعية في المدينة أم في الريف ، هذا ما يفسر ، سكوت القوميين ، أو جهلهم لا فرق، لطبيعة العلاقات السياسية ولدورها في علاقة السلطة بالجماهير . فهم اذا ما تكلموا عن الاقطاع لم يقصدوه كنوع من العلاقات المتخلفة التي تطمس انتماء الجماهير الفعلي وتحافظ على ارتباطها بالسلطة . ان خصم القوميين هو الاقطاع المستتب . أي الزعامات القومية التي تستند الى ركائز محلية وطائفية متينة . وهو ما لا يملكه القوميون وان كانوا يحاولون اكتسابه عبر تحالفاتهم وارتباطهم بأحد أقطاب الاقطاع السياسي ضد القطب الاخر (المتن ، الشوف) أي أن هامشية الموقع سرعان ما تحول القوميين على صعيد المعارك السياسية من خصم للاقطاع ، الى نيل لاحد أطرافه .

ولا يعود مستغربا في ضوء هذا الاختيار أن تتحول مهرجانات أول أيار الى مناسبات لخطابة ، يتملق فيها القوميون قضايا « المنطقة » التي يعقد فيها المهرجان .

يعني ما سبق ، ان انزلاق القوميين ، الى الاهتمام بالساحة الجماهيرية ، لم يفقد الموقع الجديد ، ولو للحظة ، صلته المتينة بالايديولوجية التي تمسك بخناقه وترفض تحريره . ولا يبقى من اثار هذا التحول لذلك ، سوى كونه اشارة أكيدة لهذا التناقض المستعصي ، وعارضا من أعراض مرحلة انتقالية قد يصعب على القوميين ضبط وجهتها وحل تناقضاتها .

هذا لا يعني ان امكانات الاختيار بلا حدود ، ففي وضع كوضع الحزب القومي لا يمكن للمخرج الفعلي الا ان يتراوح بين امكانيتين رئيسيتين: اما ان يؤدي ضغط المواقع الجديدة وحيويتها الى فك هيمنة أيديولوجية محنطة وبالية ، وبالتالي الى تحرر قوى الحزب ودخولها في سياق الحركة الواقعية للمجتمع ، واما ان تبقى الايديولوجية على تصلبها ، وان ينتهي الحزب مجددا من حيث بدأ : كتلة يمينية مغلقة ، واحتياطي في جبهة الراسمالية اللبنانية وأسيادها .

عودة الى قضية كلية العلوم

الفصل بين مستوى التعليم وظروف الطلاب يدخل في سياسة الدولة

ادارة كلية العلوم ، من بين كافة ادارات الجامعة لعبت دورا هاما منذ قيام الجامعة اللبنانية ، فلطالما طالبت بجامعة وطنية متينة ، وحددت موقفها بوضوح من مسألة المستوى التعليمي في الجامعة وأصرت على ضروره تطويره باستمرار .

الدور التقدمي

فهذا الدور كان تقدميا بالفعل ، في المرحلة الفاصلة ما بين نشوء الجامعة ، ومنتصف الستينات اذ لم يكن الخريجون يعانون بعد من أزمة عمل لاسباب عديدة اهمها : قلة عدد المنتسبين الى الجامعة ، ازدهار المجالات التي يصب فيها عمل الخريجين (الادارات الجديدة ، الشركات الجديدة ..) وبالتالي لم تكن ميادين العمل مغلقة في وجوههم — وان تكن الافضلية تعطى لخريجي الجامعات الاجنبية — وكان العائق الاساسي ، او الوحيد في وجه التخرج: البرامج المعدة للتدريس ، وطريقة اعداد الطالب ، من هنا كان نشاط الادارة لرفع مستوى التعليم في الكلية ، ولرفع مستوى الشهادة ايضا التي كانت أدنى بكثير من نفس الشهادة التي يمنحها مركز الدروس الرياضية (التابع لجامعة ليون) ، وهذا النشاط كان تقدميا دون أدنى شك .

ومع ذلك ، وفي نفس المرحلة المنوه عنها ، كانت مواقف الادارة تتباين مع مواقف الحركة الطلابية ، لسبب اساسي هو أن الادارة ، التي كانت اتجاهاتها التقدمية في بداية وضوحها ، ترغب في تثبيت مواقعها في الجامعة ، كتيار له وجهة نظره ، وهي لذلك كانت مضطرة أحيانا كثيرة ، لان تقف موقفا مواجها للحركة الطلابية : فيوم اصر طلاب الجامعة اللبنانية على تأمين استقلالية الجامعة ، عارضت الادارة في العلوم وقدمت تبريرها في حينه وهو أن استقلال الجامعة يعني وضعها تحت وصاية فؤاد افرام البستاني (رئيس الجامعة في ذلك الوقت) المرجعي ، فرجعية البستاني ، بمعنى رضوخه للواقع كما تخطط له الدولة ، وتنفيذه لسياستها دون اعتراض ، تدفعه لان يتصدى لتيار يملك امكانية تطوير الوضع ، ويعيق بالتالي امكانية اتساع رقعة نفوذ هذا التيار الى خارج نطاق كلية العلوم . وهكذا انزلقت الادارة لترفض مطلبا طلابيا اساسيا ذا فوائد عديدة : رفع وصاية الدولة المباشرة عنها ، وبالتالي الحد من امكانيات تدخلها بشؤونها ، تأمين موازنة مستقلة للجامعة .

الوضع الجديد

أما بعد منتصف الستينات ، وبروز الازمة في النظام الاقتصادي ، وبالتالي ، انسداد المجالات التي كان يصب فيها عمل الخريجين، وعجز الرأسمالية اللبنانية عن فتح مجالات جديدة كتطوير القطاعات المنتجة ، فان الادارة في كلية العلوم ، ظلت على مواقعها أي المطالبة برفع مستوى التعليم دون النظر الى الجانب الاخر من الموضوع المستجد ، وبالتالي دون أن تطرح الحلول التي تراها لهذا الشق المهم من المسألة : الوضع المعيشي ، من هنا شكلت مراوحتها في مكانها ، تراجعا بالنظر الى طبيعة المرحلة ، حتى ان هذا التراجع كان سيتم على حساب الحركة الطلابية . ففي السنة الماضية ، يوم كان طلاب كلية التربية يناضلون في سبيل زيادة عدد المنح وقيمتها ، وفي سبيل تأمين تعيينهم ، كانت الادارة في كلية العلوم تحاول اقناع الطلاب بالقبول بالغاء كلية التربية بحجة رفع مستوى التعليم في الجامعة وان الاموال المرصدة لكلية التربية تهدر دون طائل في الوقت الذي يمكن الاستفادة منها لتنمية كلية العلوم ، وبحجة أن خريجي التربية يقطعون طريق العمل على خريجي الكليات الاخرى ، علما بان الغاء كلية التربية حاليا يضرب المكسب المتوفر للطلاب من وجودها . المنح . وعندما تعمم المنح على طلاب الكليات الاخرى يصبح الالغاء ممكنا ومعقولا ، لا سيما اذا أخذنا بعين الاعتبار الدور الذي تلعبه كلية التربية في اطار الوضع التعليمي في الجامعة (الازدواجية) . هكذا فان سعي الادارة لرفع مستوى التعليم عن طريق الغاء مكسب طلابي ، وهو أحد جانبي المشكلة في الجامعة اللبنانية ، كان يفترض لنجاحه شق صفوف الطلاب — لان تمرير هذه القضية لا يكون الا بضرب وحدة الطلاب ، عن طريق خلق التنافس فيما بينهم .

تطور الكلية وأزمة البطالة

بينما تتفاقم أزمة الخريجين سنة بعد سنة وتتسع معها مطالب الحركة الطلابية ، تستمر ادارة العلوم في ملاحقة جانب من الموضوع ، وكأنما تطوير التعليم لن يصطدم باطار علاقات الانتاج الاجتماعية الراهنة ، فهل رفع مستوى الشهادة وحده كاف وحامل الشهادة ذات المستوى الرفيع (!) لا يجد عملا ؟ مع هذا ، نجد الادارة ماضية في شوط التطوير ، فهي بهذا الهدف ، تنفرد من بين كافة الادارات الاخرى ، باعداد مناهج جديدة، ولكن هذه الخطوة ، رغم ايجابيتها ، لا بد وأن تصطدم بامرين هامين : أولهما أن الملاك الحالي عاجز عن تدريس منهج معدل جذريا ، فمعظم الاساتذة (النصف تقريبا) يحملون الاجازة التعليمية فقط ، وقد حازوا عليها منذ فترة بعيدة ، بحيث لم يطوروا مستواهم منذ ذلك الحين، وبالتالي، ستتضاعف عند الطالب الذي ليس لديه ما يكفي للاستيعاب (لا مراجع ، لا كتب ..) باستثناء متابعة شروحات الاستاذ التي غالبا ما تكون غير كافية — في اطار الواقع الراهن للملاك — ، والامر الثاني أن « جدة » البرامج ستعمق الهوة بين المرحلة الثانوية والمرحلة الجامعية ، فاختلاف طريقة الاعداد ، وانقطاع الصلة بين برامج المرحلتين يؤديان هكذا الى صعوبات (لا يفهم من هذا ان لا ضرورة لتطوير برامج الجامعة حتى تعدل مناهج المرحلة الثانوية ، انما المقصود التشديد على اهمية تطوير التعليم الثانوي الرسمي) كذلك ، وفي نفس السياق أصرت الادارة في كلية العلوم ، على ابقاء الامتحانات الشفهية يتسنى لها مجال أرحب لمراقبة نشاط الطالب وبالتالي الحكم على استيعابه للبرنامج .

ويمكن ايضا تبيان ، ان الشوط اذا ما استمر حتى نهايته ، ستكون له نتائج سلبية ، وعلى هذا الاساس يقتضي ادراك موقف ادارة كلية العلوم في معهد العلوم التطبيقية الذي تشارك في الاشراف عليه بالتعاون مع جمعية الصناعيين اللبنانيين والكونسرفاتوار الفرنسي ، فهي حرصا منها على جعل كلية العلوم ذات « مستوى حديث » تريد أن تستكملها بفروع تطبيقية ، لذا تراها عمدت الى الغاء السنة التحضيرية في المعهد، والى وضع شروط للانتساب الى السنة الاولى (أن يكون طالب الانتساب من حملة البكالوريا اللبنانية القسم الثاني) وهي تنهيا لجعله نهاريا ، بمعنى اخر أن هذه الخطوة ، على ما في ظواهرها من « برقة تقدمية » تاتي لتضرب مكسبا هاما للطبقة العاملة اللبنانية في وجود هذا المعهد حيث تستطيع أن تجدد ممارسانها وتترقى في العمل .

وجهة النضال الطلابي

بينما النضال الطلابي في الجامعة اللبنانية يأخذ وجهة أكثر جذرية : حماية الجامعة من المؤامرات التي تستهدف وجودها من الاساس ، خوض معركة محتومة ضد سياسة الحد من الخريجين .. تواجه الادارة المسالة بشيء من اللامبالاة ، اي عدم الاكتراث بما هو أكثر الحاحا بالنسبة الى الطلاب ، وهذا شبيه الى حد بعيد ، بموقفها قبل حوالي ثلاث سنوات من مسالة الملاك المتفرغ عندما دفعت الادارة دفعا الى تأييد المطلب ، في حين كان رأيها ان المطلب الاكثر الحاحا هو مطلب زيادة الرواتب ، اي المطالبة بما يعني الاساتذة مباشرة (ترتيب اوضاعهم) دون سائر الطلاب .

بمقابل الادارة في كلية العلوم ، يقف تيار « اصلاحي » اخر متمثل بحركة الوعي ، التي تطرح الجانب الثاني من الازمة: الجانب المعيشي ، مغفلة الجانب الاخر الذي تقوم بالتشديد عليه ادارة العلوم .

فحركة الوعي التي نمت مع ظاهرة تردي الاوضاع الاجتماعية للطلاب (انسداد أبواب التوظيف في وجههم ..) تطرح الجوانب المعيشية في الجامعة ، وذلك تبريرا لوجودها كقوة طلابية في الجامعة اللبنانية ، وتبرير صراعها مع التيار الاخر الموجود : تيار ادارة العلوم التي استطاعت ان تملك بفعل مواقفها السابقة دالة على بعض الفئات الطلابية .. وعلى هذا الاساس يمكننا فهم الهدف الذي دفع حركة الوعي الى طرح مسالة تنظيم الامتحانات والملاك انطلاقا من كلية العلوم ، حيث يتواجد بفعالية التيار المواجه ، ولقد جاء توقيت المواجهة ، في نهاية هذه السنة ، بعد سلسلة الهجمات التي شنتها ادارة كلية العلوم في مجلس الجامعة حيث تتمتع حركة الوعي باكثرية واضحة (محاولة ايجاد مواقع نفوذ في ادارات اخرى ..) ، من هنا فان مجلس الجامعة حاول ان يصفي حساباته مع الادارة ولربما كان هو وراء تحريك قضية الامتحانات الشفهية ايضا ، وان قبول مجلس الجامعة بالالغاء ، لم يكن تجاوبا مع الارادة الطلابية، بل تسخيرا لها في خدمة اهداف صراعه ، وتأكيده لقراره بعد « تمرد » ادارة العلوم ، يعكس أيضا تصلبا واضحا في المواجهة وليس كما تخيل أحدهم بانه « محترم ، لا يبدل رأيه بين لحظة وأخرى » !. المبين الاكيد أن الصراع ذات ابعاد سياسية وسيحتدم كلما اتضح أن احد الطرفين سيخسر مواقعه .

نهاية الدور التقدمي؟

وانسجاما مع طبيعة الدور الذي تلعبه الادارة في مرحلة معينة ، يبرز شكل الاسلوب الذي تعتمده لتنفيذ خطتها : فحين كان دورها تقدميا بالنظر الى المرحلة الاولى ، لم تكن تلجأ ، في ظروف التعارض بينها وبين الحركة الطلابية ، الى المواجهة العنيفة والمباشرة ، فكانت تعمد الى المواربة كدفع بعض الفئات المساندة لها — بفعل مواقفها — لتعبر عن رأيها ولكن ومع المرحلة الثانية وبروز في تراجعها بمقابل التقدم في المطالب الطلابية ، واجهت الطلاب بشكل مباشر . حاولت منع بعض الجمعيات العامة من الانعقاد ، عندما كان يبدو ، ان اتجاهها يناقض اتجاه الادارة. وفي السنة الحالية عندما اشتد الصراع مع « الوعي » حاولت الادارة تمييع اضراب الستين يوما لان قضية ايجاد العمل (شخصية) كما قال الوزير مشرفية ، العميد الاصيل لكلية العلوم ، وهذا يؤكد مرة اخرى الاستمرار في منطق الادارة : التمسك بطرح قضية التعليم فقط ، وكذلك تصدت بعنف لالغاء الشفهي الذي كانت الوعي تخوض معركته لمواجهة تيار الادارة وقد يكون تراجعها فيما بعد عن ملاحقة المسالة بعد رفض مجلس الجامعة لتوصيتها ، رغبة منها ، في عدم القيام باعادة انتحارية قد تؤدي الى زعزعة مواقعها.

ان كلا من الادارة والوعي ، لا يستمر الا على قاعدة جانب من المسالة في حين ان الموضوع شقين : شق تعليمي : الاعداد ، البرامج وشق يتناول علاقة التعليم بالانتاج . ان النضال الطلابي ، ينبغي الا يهمل بتاتا من الجانبين ، فهما متلازمان ، وان يكن الجانب الثاني أكثر اهمية ، فيقتضي تحقيق مكاسب على المستوى الاول في خدمة المستوى الثاني: تعميم المنح ، حتى يفيد منها طلاب كافة الكليات ، بمن فيهم طلاب كلية العلوم ، استكمال الملاك بالعناصر ذوي الكفاءات ، زيادة منح التخصص الى الخارج ، تنويع الشهادات بحيث يتطور مستوى الاجازة فعلا (ان لا يحصر انتقاء الشهادات في السنة التي يجب حيازتها في عدد محدود ، بل ان تتعدد هذه ..) ويتسع الملاك تبعا لتنوعها فيزداد مجال التعليم لاعداد اضافية من الاساتذة ، تنويع الساعات ، (أي ان يعطي الدرس الواحد على عدة ساعات يتبدل عليها الاساتذة المتفرغون وبحيث يتامن للطلاب العاملين مجال متابعة الدرس في ظرف مناسب).

ان ادارة كلية العلوم لعبت دورا تقدميا بالفعل في مرحلة معينة ، وان هذه التقدمية باتت تفترق كثيرا عن المرحلة الراهنة ومقتضياتها وان كان من الانصاف اعطاؤها حقها ، فمن الانصاف ايضا الا تعمم تقدميتها في كل المناسبات ، تغطية لتخاذل او تراجع .

بقلم : حسن فخر

الانتخابات ... مسرحية تمثل مرة كل ٤ سنوات

اهل النظام بدأوا منذ الان يعيشون أجواء التحضير للانتخابات النيابية التي يحين موعدها في الربيع القادم ، ولكن يتوقع أن تجري قبل هذا التاريخ بالاستناد الى معلومات عن عزم العهد على حل المجلس قبل انتهاء مدته .

وللانتخابات النيابية في لبنان في ظل نظامه « الديمقراطي » سوق موسمي شهير يجري مرة كل اربع سنوات أو أقل يتعامل فيه بالشراء والبيع كل فصائل النظام وقسم من فئات الشعب . في هذا السوق يعرض المرشحون المنتمون بنسبة ٩٩٪ الى الطبقة الحاكمة « برامجهم » التي تتألف من أكبر قدر من النفاق والتضليل — وبعضهم لا يكلف نفسه عناء تقديم اي « «برنامج» — ويتصارعون فيما بينهم بما يملك كل منهم من وسائل النفوذ العائلي والاقطاعي والطائفي والمالي، فضلا عما لكل منهم من خطوة لدى العهد وما يتلقاه من دعم الدوائر الاجنبية التي تشارك باشكال مختلفة في حكم البلد .. وتنتهي « المعركة » الانتخابية بفوز «ممثلي الشعب».

الحقيقة أن الانتخابات في ظل هذا النظام هي ابعد ما تكون عن مصالح الجماهير الشعبية الكادحة من عمال وفلاحين وفئات بورجوازية صغيرة . هؤلاء يستدرجون الى هذه « المعركة » بوسائل الخداع والتضليل والاغراء ، ويحرص بعضهم على الدفاع عن مصالحهم الفردية الضيقة في ظل نظام طبقي تنتفي فيه المضمانات العامة لحماية هذه المصالح .

ان نتائج « الانتخابات » بالنسبة للتمثيل الحقيقي لمصالح قطاعات السكان محكومة بالعلاقات الطبقية السائدة التي تضع كل امكانيات الدولة في خدمة مرشحي النظام وعلى اساس نسب توزع القوى والتحالفات في داخله . وقانون الانتخابات الطبقي المتخلف الذي ستجري الانتخابات على أساسه يحصر « المعركة » فيما بين فصائل الطبقة الحاكمة ويتيح لكل منها أن يستدرج الجماهير الشعبية بالخداع والتضليل والضغوط الاقتصادية للمشاركة في صراع لا يمت اليها بصلة .

ستتغير وجوه الكثيرين من « ممثلي الشعب» الحاليين وتحل مكانها وجوه أخرى تختلف عنها في الشكل ولكنها واحدة في الجوهر .. وهذا يعود الى تغير موازين القوى بين فصائل النظام المتصارعة بعد انتقال السلطة من عهد الى اخر . فمن الطبيعي ان يحرص العهد الجديد الذي جاءت به قوى وتحالفات سياسية في وجه قوى وتحالفات مضادة ، على تركيز حكمه خلال سنوات ولايته الست على قاعدة نيابية تدين له بالولاء والتأييد . ولهذا السبب نفسه نراه حاليا ينفذ مخططا لتأمين قاعدة مضمونة له على صعيد مختلف أجهزة الحكم الادارية وسواها عن طريق صرف عدد من الموظفين الذين جاءت بهم العهود السابقة وحشد الانصار والاعوان في الامكنة الرئيسية والحساسة في هذه الاجهزة .

قريبا تبدأ مسرحية الانتخابات في الظهور على مسرح الحكم « الديمقراطي » ، وهي المسرحية التي تقدم مرة كل اربع سنوات أو أقل !.

وساطة سلام في خدمة المقاومة أم حكام الأردن؟

من قال ان حكومة الشباب مفلسة وعاجزة عن القيام بأدوار كبرى يشار اليها بالبنان ؟

ومهمة صائب سلام في عمان ، حيث قال بانه لن يكتفي بالتوسط بين السلطة الاردنية والمقاومة بل سيعمل على عقد اتفاق نهائي وثابت بينهما ، هي برهان على أن حكومة « الثورة من فوق » غير عاجزة وغير مفلسة.. وانها قادرة على القيام بأدوار أكبر وأوسع مما يستوعبه المسرح اللبناني ..

الواقع ان مهمة الوساطة اللبنانية في عمان — بغض النظر عن سعي بعض القيادات الفدائية اليها — ليست في الواقع سوى جزء من المخطط الذي تشترك فيه الانظمة العربية من اجل تصفية المقاومة الفلسطينية ، وعلى الاقل ، تطويقها وشلها عن الحركة تمهيدا لتمرير الحل السلمي وتغطية خيانات هذه الانظمة وتخاذلها .

وموقف الحكم اللبناني من المقاومة الفلسطينية لا يختلف في جذوره عن موقف الحكم الاردني العميل الذي ينفذ على مراحل ، وسط سكوت الانظمة العربية وحتى تشجيعها الضمني ودعم الدوائر الامبريالية وخصوصا الاميركية ، لمؤامرة تصفية حركة المقاومة مستفيدا من الازمة العميقة الجذور التي تعانيها هذه الحركة والاخطاء التي ارتكبتها .

في هذا الضوء يمكن النظر الى الوساطة اللبنانية والى نتائجها التي لا بد أن تصب في النهاية في قناة مؤامرة التصفية وتؤكد الانباء الواردة من عمان بأن مهمة سلام قد ساهمت في الواقع بتقوية موقف الحكم الاردني وفي تغطية دوره الخياني للقضية الفلسطينية وتواطئه مع الامبريالية والصهيونية .

واذا كانت علاقات الدولة اللبنانية مع حركة المقاومة في الوقت الحاضر لا تتسم بطابع الصدام كما هو الحال في الاردن ، فلان السياسة اللبنانية سارت منذ الصدامات الدامية في تشرين عام ١٩٦٩ مع حركة المقاومة في لبنان في خط يرمي الى تحاشي الاشتباك المسلح معها بانتظار نتائج حملة التصفية المدروسة التي تتعرض لها في الاردن والتي أسفرت عن ابعاد المقاومة بصورة تامة عن عمان وجميع المدن الاردنية بالاضافة الى مناطق الحدود مع اسرائيل حيث شلت عملياتها ضد العدو . وبعد تحقيق هذه النتائج انتقلت السلطة الاردنية الى محاولة الاجهاز عليها في المناطق البعيدة والمعزولة المتواجدة فيها في الجبال وأحراش جرش .

ولكن يبدو أن بعض القيادات الفدائية بما تتسم به من قصر نظري سياسي وعجز قيادي لم تعد قادرة على وقف سيرها في منزلق التنازلات والتراجعات الاساسية التي ركبت موجتها منذ واجهت أزماتها الاولى مع الانظمة ولا سيما في الاردن ، ولهذا نراها تتعلق بـ « حبال الهواء » وحتى بمثل وساطة سلام واستثارة « غيرة » الحكام السعوديين للتدخل لدى حكام الاردن من اجل وقف تنفيذ مؤامرة التصفية . وهي تطالب باتفاقات القاهرة وعمان التي أبطلتها حكومة عمان بعد ما حققت عن طريقها خلال الفترة الزمنية التي عقدت فيها نتائج اساسية في تحقيق اهدافها . وكان على المقاومة ان تدرك بأن جميع اشكال النشاطات السياسية التي تلجأ اليها لمجابهة مؤامرة التصفية في الاردن اليوم وفي غيره غدا من أمثال هذه الوساطات المسرحية لبعض الحكام العرب ، لن تؤدي الا الى زيادة تضعضع مواقعها وعزلتها عن الجماهير العربية التي كان ينبغي أن تتجه اليها بحزم وقناعة منذ البداية وتعتبرها حصنها وملاذها .

الدولة الغائبة .. ودوريات العدو الحاضرة!

تحفل الصحف اليومية كل يوم تقريبا بانباء عن اعتداءات اسرائيلية على قرى الحدود ونسفها منازل المواطنين وعن وجود دوريات عسكرية للعدو داخل الاراضي اللبنانية بصورة شبهدائمة تسرح وتمرح وتهدد السكان وتخطفهم دون أن يتعرض لها أحد .

ولم يعد سرا أن عشرات القرى في منطقة الحدود مع العدو لم تعد عمليا خاضعة لاشراف الدولة اللبنانية لسبب بسيط هو أن هذه الدولة لم تعد موجودة هناك باي شكل من الاشكال .. فقد مضى زمن طويل على انسحاب اجهزة الدولة الرسمية من هذه المناطق حتى تتجنب الاشتباك مع العدو من قريب أو بعيد بعد ما أصبحت اعتداءاته العسكرية على قرى الحدود شبه دائمة ، وبعد ما أصبحت دورياته الراجلة والالية تجوب المنطقة يوميا على طرقات ومسالك شقتها اسرائيل داخل الحدود .. ولهذا اقدم سكان هذه القرى بنسبة تتراوح ما بين ٥٠ و ١٠٠ بالمئة على النزوح الى المناطق الاخرى الاكثر عمقا وبعدا عن متناول القوات الاسرائيلية ، تجنبا لما يتعرضون له من قتل وخطف واهانة على أيدي الدوريات الاسرائيلية .

ونتيجة هذا الواقع تمكن العدو من خلق بؤر له في بعض أوساط السكان هناك ومن بينهم بعض الوجهاء والنواطير الذين أخذوا يتعاونون معه ويزودونه باخبار تحركات الفدائيين وغيرها .. وقد ذكرت الانباء أن السلطات اللبنانية اعتقلت في الاسبوع الماضي ناطور قرية كفركلا بتهمة الاتصال بالدوريات الاسرائيلية .

ولا شك أن الاتصال بالعدو والتعاون معه جريمة نكراء وخيانة وطنية كبرى يستحق صاحبها اقسى العقاب ، ولكن هذه المسالة تضع في موضع البحث مسؤولية الدولة اللبنانية في افساح المجال امام بعض الافراد للعمل في خدمة العدو الغاصب . ذلك أن السلطات اللبنانية قد تخلت في الواقع عن ابسط واجباتها في حماية مواطنيها الذين يقتلون ويخطفون ويهانون وتنسف منازلهم باستمرار ، بعد ما تركت قسما من الارض اللبنانية مسرحا للدوريات الاسرائيلية تجوبها باطمئنان فارضة حالة من الارهاب والقلق الدائمين على من تبقى من سكان قرى الحدود .



السعودية: أغراض الاتفاق مع الارامكو

تفكيك «الأوبك»
قيام السعودية بدور شرطة الخليج

بعد زيارة الملك فيصل الى نيكسون ، قررت الارامكو أن تزيد انتاجية البترول الصافي السعودي ، ثلاثة أضعاف ما هي عليه اليوم ، وذلك خلال ثلاث سنوات أي حتى سنة ١٩٧٤ . مما يحمل نسبة الارامكو في الانتاج العالمي للنفط الصافي من ٧٫٥٪ الى ١٥٪ أي من ٢٣٣٤ مليون طن الى ٣٤٠٠ مليون طن سنويا . عندئذ تحتل المملكة السعودية المرتبة الاولى بين البلدان المصدرة للبترول الصافي ، وتليها ايران وفنزولا الخ ..

واذا اخذنا بعين الاعتبار ازدياد الضرائب على النفط الصافي منذ اتفاقات طهران ، رأينا ان العائدات النفطية السعودية ستصبح خمسة أضعاف ما هي عليه اليوم وتتحول من ٩٥٠ مليون دولار سنة ١٩٧١ الى خمسة مليارات سنة ١٩٧٤ .

١ — وراء كل ذلك ، تبدو المناورة الاميركية واضحة تماما :

● لقد أكدت الازمة النفطية الاخيرة على أمرين أساسيين :

أ — أكدت من جهة ، على تضامن أعضاء الاوبيك في حالات التأزم (وقد اشترك في هذا التضامن البلدان الاكثر اعتدالا ورجعية والاكثر تقربا من الولايات المتحدة (ايران) .

ب — ثم ان الازمة الاخيرة كشفت الخطر الذي يهدد مصالح الولايات المتحدة ، من جراء تضامن أعضاء الاوبيك . أي انها أشارت الى امكانية هؤلاء الاخرين بالقيام بحصار جزئي ومؤقت ، ذي عواقب جد خطرة بالنسبة للصناعة الاميركية ، ومن ثم بالنسبة للاقتصاد الاميركي وللصناعة الحربية في الولايات المتحدة ، خاصة وان هذه الاخيرة نظرا الى تزايد حاجات صناعتها وتسليحها ، والى نقص في مصادر النفط الداخلية ، مضطرة الى اللجوء الى المصادر الخارجية لتغطية ٤٠٪ من حاجاتها الداخلية .

لذلك ، حالما انحلت الازمة وعقدت اتفاقات طهران ، اخذت الولايات المتحدة تترقب الوقت المناسب لضرب الاوبيك وتشتيت شملها . ووقع الاختيار الاميركي على المملكة العربية السعودية طبعا ، اي على الحلقة الضعيفة في المنظمة العالمية (الاوبيك) .

ان السعودية مخزن للنفط الاميركي خارج اميركا ، وهي تنعم بكل الميزات المطلوبة :

— الولايات المتحدة تشرف بمفردها على انتاج النفط السعودي كله (راجع الجدول).

— على الصعيد السياسي ، ان تحالف المملكة غير المشروط مع واشنطن يقدم لها ضمانات متينة ، خاصة وان النفط يشكل ٩٠٪ من الدخل الوطني السعودي .

— لم يبق على الولايات المتحدة الا ان تؤمن للسعودية مركزا متميزا بين سائر البلدان المنتجة للنفط ، اي ان تغريها بالدولارات فتحملها على الافتراق كليا عن المنظمة وبذلك على التماسك الحيوي الذي كان سلاح الاوبيك الوحيد وشرط انتصارها خلال المفاوضات الاخيرة .

ان الاتفاق القطعي بين الارامكو والسعودية يحول دون فعالية اي حصار جزئي ومؤقت على الصناعة الاميركية ، خاصة وان الارامكو لن تستعمل للحاجات المباشرة كل الانتاجية التي تبتغي الوصول اليها من اليوم وحتى سنة ١٩٧٤ ، فلا شك في ان الشركة ستخزن فائض الانتاج ، لاستعماله في حالات الازمات .

هكذا فان العروبية السعودية كسرت — عمليا — وحدة الاوبيك المنظمة ، خادمة بذلك مصالح الولايات المتحدة التي تمكنت ليس فقط من زيادة ارباحها ، بل من تجديد امكانية نشوء ازمة (كما في شباط — نيسان ١٩٧١) بتر المصادر الخارجية كما جرى في سوريا من قطع انبوب البترول ، تستفيد منها البلدان المصدرة لفرض الضرائب على نفطها .

ان اتفاق السعودية مع ارامكو لن يكبل ايادي البلدان المصدرة للنفط لا بل انه يحمل هذه البلدان على التراجع عن المطالب .

٢ — ان هو اختيار الولايات المتحدة المملكة السعودية بالذات ، وفي الفترة الراهنة ، له هدف جغرافي استراتيجي :

أ — تدعيم دور المملكة (ومن ورائها دور الولايات المتحدة نفسها) في ...

ب — التصدي للتدخل السوفياتي في المحيط الهندي — الخليج العربي .

● المرحلة الاولى : فرضت السعودية نفسها على العالم العربي في مؤتمر الخرطوم ، عندما تعهدت المساعدات المادية لمصر مقابل تخلي القاهرة عن هجومها على النظام الملكي الرجعي من جهة ، ومقابل انسحابها من صنعاء من جهة اخرى .

● المرحلة الثانية : تنعت مصر ناصرة على المصالح الاميركية ، فقبلت بمشروع روجرز وبوقف اطلاق النار ، مما مكن الملك فيصل مؤخرا بان يقوم بدور الوسيط بينها وبين نيكسون . وبالمقابل وافقت مصر على قيام اتحاد امارات الخليج ، وبايقاف مساعداتها لعدن .

● المرحلة الثالثة : انقلاب حافظ الاسد في سوريا ، وتحسن العلاقات السورية — السعودية .

● المرحلة الرابعة والاخيرة : أن تشابك هذه العناصر كلها في زمن سياسي واحد (زيارة فيصل الى نيكسون ، اتفاق الارامكو — السعودية ، زيارة السقاف الى سوريا (وما تلا هذه الزيارة من مشاريع اقتصادية مشتركة . راجع الحرية عدد ٥٧٢ ص ٩) زيارة فيصل الى مصر (واستمرار المساعدات المادية .. ان تشابك هذه العناصر ، اذا يمكننا من اعطاء اتفاقية الارامكو السعودية حجمها السياسي الفعلي :

فهي تحت ستار المساعدة المالية ، توطد دور السعودية السياسي والاقتصادي في العالم العربي (ومن وراء السعودية هناك دائما وحكما الولايات المتحدة) .

٢ — بالاضافة الى ذلك كله ، فان الاتفاقية بكل ما يترتب عليها من النتائج الاقتصادية والسياسية ، ستسمح للسعودية بالقيام بدور « شرطة » منطقة عدن — عمان مسقط في سبيل خنق الثورة التي تهدد مباشرة المصالح النفطية الاميركية — البريطانية . وقد دفعت المملكة ثمن ذلك شراءها لتغاضي البلدان العربية « التقدمية » عن ذلك الدور .

★ ★ ★

خلاصة القول أن اتفاقية الارامكو السعودية تبدو وكأنها حجر الزاوية في استراتيجية تهدف الى اعادة تركيب الوضع في العالم العربي .

جدول حول أوضاع الارامكو

الارامكو (ارابيان اميركان أويل كومبني): شركة البترول العربية — الاميركية :

● رأسمالها اميركي ١٠٠٪ . تتألف من ٤ شركات :

— ستاندارد أويل أوف نيو جرسي: ايسو: ٣٠٪

— ستاندارد أويل أوف كليفورنيا: كالتكس: ٣٠٪

— تكساكو : ٣٠٪

— موبيل أويل : ١٠٪

● تشرف الارامكو بمفردها على مجمل الانتاج النفطي في المملكة العربية السعودية ويشكل هذا الانتاج ٢٠٪ من الاحتياط الدولي (٢٠ مليار طن) في بلد تساوي كلفة استخراج النفط فيه الحد الادنى العالمي .

● تصدر نصف كمية من النفط التي تستخرجه الى اوروبا . وتصدر ٤٠٪ منه الى اسيا حيث يستعمل خاصة لتموين الحرب في الهند الصينية .

انتصارات عسكرية جديدة لثوار ظفار

بلاغات عسكرية صادرة عن جيش التحرير الشعبي ، اقليم ظفار ، المنطقة الشرقية :الوسط ، الغربية :

بلاغ عسكري رقم ١٥٦ — ٧١

بتاريخ ٥—٦—٧١ وفي الساعة السابعة صباحا حاول العدو التسلل الى جنوب الخط الاحمر في منطقة « الحصل » ، وكانت قواتنا تراقب تحركاته وفي الساعة الثامنة صباحا فتحت قواتنا نيران أسلحتها الثقيلة والخفيفة من عدة اتجاهات وقامت بقصف مركز على العدو ثم تقدمت قواتنا خلال هذا القصف المدفعي الى مكان قريب حيث استطاعت أن تطوق العدو من عدة اتجاهات وقد استمرت المعركة حتى الخامسة مساء وبعد ذلك قصفت مدفعية العدو مواقعنا لفك الحصار عن قواته التي لا تزال محاصرة من قبل قواتنا الباسلة غير أنها فشلت ولا تزال قوات العدو واقعة في كماشة ومحاصرة ولم تعرف خسائرهم حتى كتابة هذا البلاغ .. ومن جانبنا أصيب أحد الرفاق بجروح طفيفة أثناء اقتحام مرابي العدو .

بلاغ عسكري رقم ١٥٧ — ٧١

بمناسبة الذكرى المجيدة السادسة لثورة التاسع من يونيو وبتاريخ ٨—٦—٧١ في تمام الساعة الثانية عشر والنصف ظهرا قامت قوات جيش التحرير الشعبي بالمنطقة الوسطى الخط الاحمر بشن هجوم عنيف على كافة مراكز العدو والقاعدة الجوية . وشمل الهجوم ١ — قاعدة صلالة — ٢ — مركز أنا . ٣ — مركز المسيلة . ٤ — مركز اسحات .

وقد استمر القصف المركز على قاعدة صلالة مما أدى الى تدمير بعض المنشآت الحيوية ومنها اعطاب طائرة نقل كبيرة كانت رابضة على أرض المطار اعطابا كاملا ودمرت بعض مخازن العتاد والوقود والتموين وشوهدت النيران وهي تشتعل بكثافة ولمدة تزيد على ثلاث ساعات كما شوهدت سيارات الاسعاف تنقل جماعات كبيرة بين قتلى وجرحى الا انه لم تعرف عددها بالتحديد ، كما قصف أحد المراكز مرتين في الساعة الثانية والنصف بعد الظهر وأدى ذلك الى اشعال النار في المخيمات التابعة للعدو وتدمير تحصيناته واسكات مدفعيته .

بلاغ عسكري رقم ١٥٨ — ٧١

بتاريخ ٧—٦—٧١ وفي تمام الساعة الثالثة والنصف بعد الظهر قام سلاح الجو الملكي البريطاني بقصف أحد مواقعنا في المنطقة الغربية وقد أصيب اثنين من المواطنين اصابات طفيفة . ولقد تصدت دفاعاتنا الارضية لطائرات العدو وأجبرتها على الفرار .

بلاغ عسكري رقم ١٥٩ — ٧١

بتاريخ ٧—٦—٧١ وفي تمام الساعة التاسعة والنصف ابتدأ القصف المركز على مواقع العدو في شفليت واستمر القصف لمدة ساعة ، وفي اثناء القصف نشط العدو المنطقة بالمدفعية الطويلة المدى وبدون تمييز وفي تلك المعركة استنجد العدو بطائرات لتحميه من قصف جيش التحرير الشعبي وقد أصيب جيش العدو اصابات بالغة لم تعرف بالتحديد حتى كتابة هذا البلاغ .

بلاغ عسكري رقم ١٦١ — ٧١

بتاريخ ٩—٦—٧١ كررت قواتنا القصف على مواقع العدو من ثلاثة اتجاهات وابتدأ القصف من الساعة الخامسة والنصف مساء واستمر حتى الساعة السادسة مساء وقد خسر العدو من جراء ذلك القصف ما يلي :

١ — ١٥ جندي بين قتيل وجريح . ٢ — تدمير سيارتين احداهما من طراز بيدفورد والثانية ناقلة للماء وعادت قواتنا الى قواعدها سالمة حاملة معها راية النصر .

عاش جيش التحرير الشعبي والميليشيا الشعبية .

وعاش صمود شعبنا البطل ضد العدو الاستعماري الرجعي .

والموت للمعتدين الامبرياليين وعملائهم .

وجهة نظر

مصير الشعب الكردي في ظل الحكومات المتعاقبة على الحكم في سوريا

تلقت « الحرية » هذا المقال عن وضع الاكراد في سوريا من اللجنة المركزية للبارتي الديمقراطي الكردي في سوريا ، وهي تنشره بنصه الحرفي كوجهة نظر من احدى القوى اليسارية الكردية ، معتبرة ان مهمتها — كمجلة ثورية عربية — فسح المجال للقوى الوطنية الكردية أن تكشف أساليب الاضطهاد والارهاب التي تشنها عليها القوى العربية الشوفينية والعنصرية ، وان تتبنى مطالبها الديمقراطية :

بعد الجلاء الاجنبي عن البلاد ، والحكومات الرجعية التي تسلمت مقاليد السلطة في دمشق وتوالت على الحكم ، ماضية في رسم الخطط والمشاريع العنصرية بغية صهر وجود الشعب الكردي في سورية ضمن بوتقة القومية العربية بالقوة فحاولت ضرب أواصر الاخوة التاريخية العربية الكردية التي ناضل من أجلها الشعبان المتآخيان ولعبت فيها الطبقة الكادحة العربية والكردية دورا أساسيا في النضال المشترك ضد الاستعمار والرجعية عاملة لتوفير المناخ الملائم بسيادة الديمقراطية الشعبية بغية بناء مجتمع متطور على أساس الاشتراكية العلمية ، وانتقال السلطة من أيدي الاقطاع والبرجوازية الى أيدي العمال والفلاحين أصحاب المصلحة الحقيقية .

ان الاقطاع والبرجوازية العربية والكردية الذين ساهموا في وقت ما مع حركة التحرر الوطني بغية تحقيق مصالحهم الذاتية فقط راعهم أن يفقدوا مصالحهم اذا سارت البلاد وتطورت في الطريق الديمقراطي الاشتراكي ، وخاصة بعد أن نظمت الطبقات الكادحة نفسها في تنظيمات ثورية تستطيع في نهاية المطاف أن تضرب مصالحهم وتوجه البلاد في طريق الاشتراكية العلمية . ومن الطبيعي ان مرحلة التحرر الوطني لا تعني طرد الاستعمار الاجنبي من البلاد كما تنادي البورجوازية الوطنية فقط بل يجب أن يتحرر اقتصاد البلاد ايضا من تبعيته للاستعمار ونشوء نظام اقتصادي واجتماعي يتحول اشتراكيا وهذا يناقض كليا مصالح الاقطاع والبرجوازية .

حكومة الانفصال ومشروع الاحصاء

ونتيجة لتشديد وتصعيد نضال الطبقة الكادحة العربية والكردية ضد الرجعية سارعت البرجوازية العربية بالتحالف مع الرجعية الكردية الى حبك المخططات والمؤامرات والمشاريع العنصرية لكي تدق اسفينا امام وحدة نضال الكادحين العرب والاكراد ، وتحولهم عن نضالهم الرئيسي المشترك ضد الامبريالية والرجعية . وقد اعدت هذه القوى المرتبطة مصالحها بالامبريالية عدة مشاريع شوفينية لسحق الاكراد والقضاء عليهم فكان مشروع الاحصاء الرجعي في عام ١٩٦٢ حلقة من سلسلة المؤامرات التي حبكتها الرجعية في ايام حكم الانفصال الرجعي وجرد بذلك الاحصاء اكثر من (١٠٠ الف) مواطن كردي من جنسيتهم السورية في محافظة الجزيرة تمهيدا لطردهم خارج البلاد . كما اعتقلت السلطات العديد من الوطنيين الاكراد وقامت بحملة من الارهاب ضد جماهيرنا الكردية الفقيرة . وذلك تحت حجة وجود تسلل كردي في شمال سورية يدعمه الاستعمار بغية فصل جزء من الاراضي السورية وضمها الى تركيا مع أن جميع البراهين وتطور الحركة الوطنية الكردية في سورية يدحض مثل هذا الادعاء الكاذب لان الاكراد أدركوا بان مصلحتهم هي الارتباط مع العرب في وحدة وطنية صنعها التاريخ ففي ايام الانتداب الفرنسي رفض الاكراد التعاون مع فرنسا بالرغم من الاغراءات التي قدمت لهم وأدركوا ان ارتباطهم باخوانهم العرب هو الطريق الصحيح نحو تحررهم وتحرر العرب فشاركوا في الثورات السورية ضد فرنسا (كثورة ابراهيم هنانو وغيره) وان شعبنا الذي قدم الغالي والرخيص في سبيل المحافظة على الوحدة الوطنية في سورية وعلى الاخوة العربية — الكردية ما زال يناضل من أجل ذلك لانه مدرك بان اتحاد نضال طبقة العمال والفلاحين الكردية هو الحل الثوري الذي يضمن تقدم سوريا في طريق الاشتراكية والوحدة .

وقد كان هدف الحكومات الرجعية وحكومة الانفصال من تطبيق هذه المشاريع العنصرية بالتعاون مع الرجعية الكردية هو ضرب الكادحين العرب الاكراد وضرب طلائعهم الثورية ببعضها وابعادها عن هدفها الاساسي في التحرر من الاستغلال الطبقي . فنتيجة لهذه المشاريع لم يتضرر منها سوى الطبقة الكادحة الكردية ، أما البرجوازية والاقطاع الكردي فلم يتأثروا بتلك المشاريع وذلك : ١ — لاستملاكهم امكانيات مادية بحيث لا يتأثرون من هذه المشاريع . ٢ — ان البرجوازية العربية بحكم واقعها الطبقي تبدي عطفا وتفهما للبرجوازية الكردية وتتعاون معها لاستغلال الكادحين من عرب وأكراد .

أما بعد أن تم الانقلاب على حكومة الانفصال الرجعية وتسلم حزب البعث العربي الاشتراكي للحكم ، عام ١٩٦٣ والذي أطلق شعارات تقدمية ووعد ببناء اقتصاد وطني على اساس اشتراكي واطلاق الحريات العامة وترسيخ الديمقراطية الشعبية في البلاد والغاء كافة القرارات التي وضعتها حكومة الانفصال . ومن الطبيعي أن المسائل المصطنعة التي وضعتها الرجعية العربية في البلاد لن تحل الا على اساس الاشتراكية العلمية ، وبما أن حزب البعث هو الذي طرح ذلك الشعار ابان تسلمه السلطة . لهذا تفاءلت الجماهير الكردية بقيادة حزب البارتي الديمقراطي الكردي بان حزب البعث سيتفهم واقع الشعب الكردي المضطهد . ولكن نتيجة لتكوين حزب البعث من الطبقات البرجوازية الصغيرة والمتوسطة والعسكر لم يكن هناك أي رابط فعلي بين شعاراته وممارساته العملية فنهج منهجا لا يختلف عن سابقيه من الحكومات الرجعية بل زادهم شوفونية وتابع بدوره مخططات سحق الشعب الكردي وطورها . فكما ان حكومة الانفصال هي التي خططت مشروع الاحصاء ونفذته فان حكم البعث كرس هذا كواقع واعتبره شيئا مقدسا يجب السير على اساسه ولم يكتف بذلك بل اعتبر المواطنين الذين حرموا من الجنسية نتيجة الاحصاء لاجئين أجانب وقرر طردهم خارج الحدود السورية .

مشروع الحزام العربي العنصري

ولكي تستكمل حكومة البعث سلسلة الحلقات للقضاء على الشعب الكردي خططت لمشروع عنصري جديد وهو الحزام العربي الرجعي . والذي يقضي : ١ — حرمان الفلاحين الاكراد حق الانتفاع بقانون الاصلاح الزراعي ، والفلاح الفقير الذي يملك قطعة أرض ستنتزع منه أرضه لكونه جرد من الجنسية السورية .

٢ — يعمل المشروع على طرد الفلاحين الاكراد القاطنين على موازاة الحدود السورية التركية بطول ٣٧٥ كم وعرض ١٥ كم من أراضيهم الى خارج هذه المنطقة المسماة بالحزام العربي . هادفا بذلك ضرب طوق حول الاكراد بحزام عربي عن طريق نقل مواطنين عرب واسكانهم في منطقة الحزام المخلي من السكان بغية تقريب المنطقة بالقوة . وفعليا قام حزب البعث بتطبيق هذا المشروع الرهيب وقام بطرد الفلاحين الاكراد من أراضيهم التي ورثوها أبا عن جد ، ومنعهم من بناء دور سكن جديد .

ولكي يستكمل حزب البعث سلسلة حلقاته العنصرية هذه بحق شعبنا قام :

١ — بفرض حصار اقتصادي على الفلاحين الاكراد ليرغمهم على الهجرة خارج منطقة الجزيرة .

٢ — عند فشله في ذلك قام بحملات قمع بوليسية ضد المواطنين الابرياء وخلق جو من الارهاب يرغمهم على الهجرة .

٣ — عمل حزب البعث على طرد الضباط الاكراد من الجيش واغلق باب الانتساب الى الكليات العسكرية ، وحرم الاكراد من الوظائف المهمة وضيق الخناق على العمال الاكراد ، واقام جيشا كبيرا من العاطلين عن العمل في المناطق الكردية .

٤ — على الصعيد الطلابي والتربوي أخذ حزب البعث على عاتقه انشاء جيل من الاكراد المستسلمين للامر الواقع . وقام بقمع كافة الحركات الطلابية بالقوة واعتقل وعذب الكثيرين من الطلاب الاكراد وكان اخر دفعة من الذين اعتقلهم ولا تزال مشكلتهم قائمة حتى الان سبعة طلاب من القامشلي في ٩ اذار ١٩٧٠ على اثر ترديدهم شعارات الاشتراكية وتاييدهم للعمل الفدائي والاخوة العربية الكردية ونادوا بسقوط الامبريالية . وأخلي سبيلهم بسند كفالة قبل فترة وما زالوا يترددون الى المحاكم في دمشق علما بانهم ينتمون الى طبقة مضطهدة قوميا وطبقيا وهم أبناء الفلاحين الفقراء لا يستطيعون السفر ١٠٠٠ كم في ترددهم على المحاكمة وتأجيل الحكم .

نعم اننا نتساءل لماذا يعتقل ويعذب هؤلاء الانهم رفعوا ورددوا الشعارات التقدمية التي يرفعها الحزب الحاكم نفسه ..

٥ — في الفترة الاخيرة بعد استيلاء حافظ اسد على السلطة منعت السلطة في منطقة الجزيرة الفلاحين الاكراد من جمع القش الذي ينتج عن الحصاد والذي يستخدم لبناء دور جديدة وعلف للحيوانات وسيجلب فلاحين عرب لجمع ذلك القش بدلا عن الاكراد تمهيدا لاسكانهم في المنطقة فماذا يعني كل ذلك ؟

كل ذلك جرى ويجري في ظل حكومات رجعية وأخرى تدعي التقدمية والاشتراكية والديمقراطية . فحزب البعث منذ استلامه الحكم وتغير الوجوه والشخصيات فيه وتغير الشعارات ايضا . استمر في كل الاحوال الاضطهاد وازداد يوما بعد يوم بحق شعبنا الكردي في سورية وطليعته وموربست اشد وسائل الارهاب والقمع وملاحقة وسجن المناضلين الاكراد في صفوف البارتي الديمقراطي الكردي . الى أن جاء نفر اخر من قادة حزب البعث بقيادة حافظ الاسد واستلم السلطة تحت ستار اجراء اصلاحات في البلاد والسير بها الى الامام عبر بناء اقتصاد وطني متين على أسس اشتراكية ، والعمل على انشاء جبهة وطنية من كافة الفئات والاحزاب الشعبية فماذا حصل الاكراد من ذلك :

— قام الاسد بزيارة لكافة محافظات سورية عدى محافظة الجزيرة والتي يقطنها الاكراد .

— شكلت وزارة ومجلسا للشعب من أغلب الفئات والاحزاب باستثناء الاكراد بقيادة حزبهم التقدمي البارتي الديمقراطي الكردي (اليساري) .

المجالس المحلية

— يقوم حزب البعث الان بالتحضير لانتخابات مجالس محلية بناء على قانون الادارة المحلية فهنا نود أن نسأل السلطة هل سيكون قانون الادارة المحلية كسائر القوانين التي قررت في السابق واستثني منها الشعب الكردي ، وهل ستكون التعيينات الفوقية المحور الاساسي في تشكيل المجالس المحلية ، كما تم في انتخابات نقابات العمال والمعلمين واتحادات الطلبة واتحاد النساء والى ما هنالك من منظمات شعبية ؟

اننا نسأل الى متى سيدوم هذا التجاهل والاضطهاد الواضح لحقوق الاكراد وهل يمكن للحكم القائم حسب أملنا أن يتفهم حقيقة وجود الشعب الكردي في سورية وأن يعترف بوجوده كشعب ويمنح حقوقه السياسية والثقافية والاجتماعية ضمن الادارة المحلية ؟

ان حزب البارتي الديمقراطي الكردي في سورية (اليساري) يناشد كافة القوى التقدمية والوطنية في سوريا ويدعوها لتحمل مسؤوليتها تجاه الشعب الكردي المضطهد وتدعم مطالبه المشروعة وتعمل على تحقيقها . واننا لندرك أن سورية لا يمكن أن تساهم في حركة التحرر الوطني العربية وخاصة في هذه المرحلة الا اذا اقيمت فيها جبهة وطنية ممثلة لمختلف الاحزاب التقدمية ممثلي الطبقات الشعبية الثورية . جبهة وطنية يشترك فيها الاكراد ايضا ليساهموا فعليا في بناء الوطن والسير به في طريق الاشتراكية العلمية والعمل على قيادة طلائع الكادحين لهذه الجبهة لتحقيق مهام هذه المرحلة ولتصبح دمشق قلعة صامدة وهانوي ثانية ضد الامبريالية والصهيونية العالمية، وليدخل شعار حرب التحرير الشعبية فعليا في حيز التنفيذ العملي للقضاء على أكبر قاعدة عنصرية للامبريالية اسرائيل وتحرير الارض والانسان العربي والكردي .

اللجنة المركزية للبارتي الديمقراطي الكردي في سورية



من تراث النضال ضد الانتهازية اليمينية في الحزب الشيوعي العراقي

في سبيل «الحرب الشعبية» الطويلة المدى

بمناسبه الذكرى الثالثة لانتفاضة الاهوار في جنوب العراق ، نبدأ « الحرية » بنشر بعض ما وجد في أوراق بطل هذه الانتفاضة ، الشهيد خالد احمد زكي (ظافر) . فيما يلي وثيقه كتبها الشهيد خالد في أواخر ١٩٦٦ او اوائل ١٩٦٧ يرد فيها على الاتجاه التصفوي اليميني (خط اب ١٩٦٤) داخل الحزب الشيوعي العراقي الذي انتقل فجأة من الدعوة الى حل الحزب الى المناداة بالانقلاب العسكري الثوري للاطاحة بحكم ال عارف . يدافع الشهيد خالد ضد هذا الشعار عن شعار « الحرب الشعبية الطويلة المدى » . مجموعة كتابات خالد احمد زكي ستصدر في كراس للحزب الشيوعي العراقي (القيادة المركزية) الذي قدم لـه بالكلمات التالية :

كتب الشهيد ظافر هذا التقرير في أواخر عام ١٩٦٦ او اوائل ١٩٦٧ في أكبر الظن ، حيث ان التقرير لم يكمل تماما ولم يحمل اي تاريخ . غير أن النقاش حول « اساليب الكفاح » داخل صفوف الحزب الشيوعي العراقي كان يدور في الحزب بعد أن تقرر ، في الاجتماع المسمى « باجتماع الخمسة وعشرين » في تشرين اول ١٩٦٥ ، تخطئة خط اب ١٩٦٤ التصفوي الذي تقرر بموجبه حل الحزب الشيوعي العراقي والانضمام الى الاتحاد الاشتراكي العربي . وقد جرت انتخابات جديدة لقيادة الحزب ضمت اضافة الى الاعضاء التحريفيين القدماء بعض العناصر الجديدة من الوحدويين والانتهازيين ، الذين ركبوا موجة السخط ضد خط اب ليصعدوا الى المراكز الحزبية . وقد تقرر في هذا الاجتماع أن يعد الحزب العدة للقيام بانقلاب عسكري « ثوري » . ومعلوم ان العناصر التصفوية التي ظلت على رأس الحزب عملت بكل جد لتفتيت الخط العسكري والتنظيمات الحزبية الخاصة الاخرى مثل خط « حسين » لتفويت الفرصة على العناصر الحزبية العسكرية وتلك العناصر في القيادة والخط العسكري التي أخذت قرار الاجتماع « ٢٥ » مأخذ الجد .

ولكن الدعاية « للانقلاب العسكري الثوري » ظلت تدور داخل صفوف الحزب ، بقصد صرف النظر عن اي محاولة ثورية جدية وقطع الطريق على عمل حزبي جاد لاقصاء العناصر المسؤولة عن خط اب التصفوي بحجة ضرورة الانتظار لتنفيذ « خطة » الحزب في الانقلاب العسكري . وكان من السخرية ان يكون كاتب تقرير اب ومفلسف نظرية حل الاحزاب الشيوعية العربية والاندماع بالاتحاد الاشتراكي العربي هو نفسه مؤلف تقرير « تاكتيك الانقلاب العسكري الثوري » . وأمام هذه الدعوة ظهرت دعوة اخرى داخل صفوف الحزب عبر عنها تقرير حول « الانتفاضة المسلحة » — دعوة تقول بتطوير الحركة العفوية للجماهير ابتداء من معارك يومية محدودة — اضراب اقتصادي ... او مظاهرة جماهيرية ... الخ وتصعيدها لاسقاط الحكم .

وأمام هذه الدعوات طرح الشهيد « ظافر » خالد أحمد زكي طريق « الحرب الاهلية الطويلة الامد » مفندا دعوات الاعتماد على الجيش النظامي القائم كأداة رئيسية للتحول الثوري ، وداعيا الى الاعتماد على الجماهير المسلحة في الريف والمدينة ، دون اغفال لدور العناصر الثورية داخل صفوف الجيش .

أما الشهيد خالد فلم يكتف بالدعوة للحرب الشعبية بل بذل اقصى الجهود من اجل تنظيم العناصر الثورية ودفعها الى الريف ثم التحق هو نفسه ودفع حياته ثمنا للافكار التي آمن بها ، وقدم القدوة لوحدة النظرية والعمل .

عالج التقرير وبصورة واضحة تاكتيك « الانقلاب العسكري الثوري » ولكنه ناقش بصورة رئيسية تاكتيك « الانتفاضة المسلحة » كما جاء في تقرير الرفاق الثلاثة ، ولم يناقش بصورة جدية الرأي المهم الاخر : حول الحرب الاهلية — بفتح جبهة ثانية في الجنوب معتمدة بصورة اساسية على تاكتيك حرب العصابات في الريف كركن اساسي وفي المدن ايضا ، اضافة الى توسيع العمل في الجيش كركن هام اخر ، واعتبار الثورة الكردية كركن ثالث للثورة ... وكذلك استغلال النضالات الجماهيرية الاخرى والمناسبة — اقتصادية وسياسية عنفية وغير عنفية — والتي تخدم ستراتيجية وتاكتيك النضال المسلح بصورة عامة . — انني لم اطلع لحد الان على تقرير الرفاق الثلاثة فيما يخص « الانتفاضة الشعبية المسلحة » وعلى هذا الاساس فان مناقشتي لهذا الرأي لن تكون عميقة وجدية . ولكن التقرير قد عكس جوهر هذا الرأي عندما ذكر « الانتفاضة الشعبية في مفهوم الرفاق الثلاثة تستند حسب مخططهم الى الحتمية ، بينما هم يعولون كليا على الاحتمالات او المبادرات الجماهيرية التي (قد) تتطور :

— « اضراب اقتصادي ... يتطور الى سياسي .. يصبح « شرارة » الانتفاضة .. مظاهرة تتطور ... الخ . تمرد فلاحي يتطور .. يكسب المدن .. الخ . « ويمكن لاي منها أن تكسب اقساما من الجيش ، فتصبح انتفاضة شعبية مسلحة » .

— حاول التقرير في بدايته تصوير « الانقلابات العسكرية » وكأنها شيء جديد ، اذ جاء فيه « انه لم تقع في عهد (لينين) أو الذي سبقه ، انقلابات عسكرية ثورية او رجعية ، تدفع نظريي الثورة الاجتماعية الى معالجتها واستنتاج النتائج الضرورية منها .. الخ .» . صحيح ان الانقلابات العسكرية اصبحت في السنوات الاخيرة ، خاصة منذ الخمسينات « موضة » العصر مما جعل من مسالة دراستها من قبل القوى الثورية ومفكريها ، دراسة جدية ذات اهمية متزايدة . لكن القول بانها شيء جديد غير صحيح بالمرة . فقد حدثت في التاريخ انقلابات عسكرية عديدة ، منها ما فشل ومنها ما انتصر . وهذه الانقلابات او محاولات الانقلاب سبقت عهد ماركس وانجلز ولينين بسنوات عديدة وانقلاب « كرومويل » في انكلتره كان احدها — ذلك الانقلاب الذي كان تعبيرا عن مصالح البرجوازية الانكليزية النامية والهادفة الى تحديد سلطات الملك المطلقة ومن ورائه سلطة الاقطاع . وكذلك محاولة الانقلاب الفاشلة ضد القيصر وفي عهد بوشكين ، من قبل بعض الضباط الصغار والمثقفين الروس الذين تأثروا بالثورة الفرنسية . والافكار البلانكية التي دحضها مفكرو الماركسية بدون رحمة ألم تكن في جوهرها تعبيرا عن فكرة « الانقلاب الفوقاني » والذي قد يقوم به — حسب رأي لويس بلانك واتباعه — نخبة من المثقفين الثوريين وبعض الضباط ، لفرض قلب السلطة وبناء مجتمع جديد عن طريق « مؤامرة عسكرية » !

— جاء استشهاد التقرير بدور البحارة والجنود في ثورة ١٩٠٥ و ١٩١٧ والاهتمام الكبير الذي ابداه البلاشفة تجاههم بصورة غير صحيحة ، فكسب الجنود والبحارة والذين لعبوا دورا حاسما في انتصار الثورة ، الى جانب البلاشفة لم يتم فقط عن طريق العمل التنظيمي السري داخل تلك الوحدات وفي الاسطول . انه بدرجة اساسية وكما اوضحه لينين جاء نتيجة للوضع الثوري العارم في البلاد ، نتيجة للحرب الاستعمارية المدمرة ، ونتيجة للاضرابات والانتفاضات المسلحة في جميع أنحاء روسيا القيصرية . وكان لينين يعطي أهمية خاصة الى دعوة الجنود واشراكهم في اجتماعات العمال السياسية . وردا على اولئك الذين لم يوافقوا على اعلان الثورة في اكتوبر بحجة أن الحزب الماركسي يجب ان لا يقوم « بمؤامرة عسكرية » بلانكية قال لينين « ان المؤامرة العسكرية تكون بلانكية اذا لم تكن منظمة من قبل حزب طبقة ثابتة واذا لم ياخذ منظموها بنظر الاعتبار الوضع السياسي بصورة عامة والوضع العالمي بصورة خاصة ، واذا كان هذا الحزب لا يتمتع بتأييد غالبية الشعب كما هو مدعم بالوقائع الثابتة واذا لم يكن تطور الاحداث في الثورة قد ادى نبذبة اكاذيب البتي برجوازية . واذا لم تربح الى جانب الثورة اغلبية تنظيمات النضال الثوري ... كالسوفيتات .. واذا لم يكن المزاج قد تبلور بصورة تامة داخل الجيش (في أيام الحرب) والمعادي للحكومة التي تجرجر بحرب غير عادلة وضد رغبة الشعب ، واذا لم تكن شعارات الانتفاضة مثلا « كل السلطة للسوفيتات » « الارض للفلاحين » ... ، قد وجدت اوسع انتشار والشعبية واذا لم يكن قد اقتنع بعض العمال المتقدمين بوضع الجماهير اليائس وتأييد الريف كما انعكس في حركات الفلاحين النشطة ، او كما انعكس بالانتفاضات المسلحة ضد الاقطاعيين وضد الحكومة التي تدافع عنهم . واذا كان حل الوضع اقتصادي في البلاد يعطي اي أمل في حل مناسب للازمة باتباع طرق سلميتوبرلمانية . ومن هذا المقتطف نستطيع أن نتبين بأن لينين قد حدد الظروف الموضوعية والذاتية والتي يمكن فيها للحزب الثوري القيام بما سمي في ذلك الحين بـ « المؤامرة العسكرية » من دون الوقوع في اخطاء « البلانكيين » التي قد تجلب الدمار الى الحركة الثورية اي أن « المؤامرة العسكرية » ما كانت ممكنة بدون نضوج الازمة الثورية العامة في البلاد واشتداد النضالات الثورية المسلحة وغير المسلحة في المدن والارياف .

وبالرغم من تأكيدات التقرير بأن « الحزب عندما اختار تاكتيك الانقلاب الثوري المسلح كوسيلة (رئيسية) لتحقيق الانتفاضة وليس كوسيلة « وحيدة » لم يستثن اي شكل من اشكال النضال الجماهيري او النشاط الحزبي على مختلف المستويات باعتبارها شروطا ضرورية مساعدة ومؤثرة كليا في اعداد مستلزمات الثورة وتأمين نجاحها » نقول بالرغم من هذه التأكيدات فانه اعتبر الاشكال الاخرى للنضال بمثابة « شروط ضرورية مساعدة » وليست شروطا اساسية للثورة .

— ان المنطلقات الاساسية في التقرير تعتمد على الاسس التالية :

١ — الجيش العراقي ليس من الجيوش المرتزقة ، ولم يلعب بعض الادوار الوطنية ، بل اهم هذه الادوار .

٢ — ان الجيش كمؤسسة او حصن للدولة — قد خرق ضبطه منذ زمن طويل وهو أداة او سلاح يمكن استثماره واستخدامه ضدها .

٣ — « فعندما يتواتر استخدام هذه الوسيلة عشرات ، وربما مئات المرات في عصرنا هذا من جانب جميع الطبقات والقوى وخاصة في بلدان العالم الثالث — الا ينبغي على الثوريين أن يفكروا بهذه الظاهرة ويدرسوها على ضوء الواقع ؟ وعندما تنجح هذه الوسيلة في حمل هذه الطبقة او تلك السلطة السياسية او تصلح في حسم الصراع لصالح الطبقات الثورية او تدشن عهد ثورة اجتماعية — الا يجدر بالثوريين أن يحسبوا الحساب الجدي لهذه الوسيلة ، ويعمدوا من جانبهم الى ادخالها في عملهم ؟ » .

٤ — « لقد اصبح الجيش اداة رئيسية في الصراع من اجل الوصول الى الحكم او لحمايته أو الاحتفاظ به ويمكن القول انطلاقا من مستوى وطبيعة الصراع في العراق — ان اية طبقة لن تستطيع الوصول الى الحكم دون أن تعتمد الجيش وسيلة أساسية .. »

٥ — « ان ميدان المعركة الرئيسي هو العاصمة بغداد ... وقد دلت التجارب الكثيرة أن الضربة التي توجه بنجاح الى رأس السلطة السياسية في بغداد كفيلة بانهاء المعركة في كل البلاد من أقصاها الى اقصاها ، وبالعكس دلت التجربة نفسها على أن اختيار موضع اخر من البلاد لاية معركة مهما كانت بطولية وضارية لا يمكن أن تسقط الحكم بل هي في أفضل الاحوال تزعزعه او تضعضعه .. »

٦ — « ان الوسيلة « الرئيسية » في الانتفاضة هو الانقلاب العسكري اما الوسائل الاخرى فهي مجرد « وسائل » ضرورية مساعدة » . ان هذه المنطلقات لا تعكس تحليلا ديالكتيكيا للاحداث وتختزل الثورة الى عملية ميكانيكية مجردة وغير مترابطة ومتكاملة ، وبالتالي فهي منطلقات لا تعتمد على التحليل الطبقي الماركسي الصحيح . والان فهل ان وصف منطلقات التقرير بالصفات المارة الذكر مجرد تعابير ماركسية « جامدة » لا تمت الى ظروف عراقنا الحاضرة بشيء ؟ .

١ — ان الجيش — كجهاز — ليس جيشا وطنيا ، واذا ما لعب قطاع منه دورا حاسما في ١٤ تموز فانه استعمل كذلك وفي حالات عديدة كجهاز قمع اساسي ضد الحركة الشعبية ، وثورات الردة امثلة : انقلاب شباط ، مؤامرة الشواف ، الحرب ضد الشعب الكردي ، قمع الانتفاضات والوثبات في العهد الملكي ... الخ . والجيش كجهاز لا يمكن أن يكون (في الجوهر) في دولة رأسمالية اقطاعية — جهازا محايدا ، بل يكون اداة رئيسية طيعة لاضطهاد الطبقة العاملة والحركة الثورية . وفي العراق قام الاستعمار الانكليزي بالدور الرئيسي في تكوين الجيش العراقي ليقوم بالدور الحاسم في الدفاع عن كيان النظام الملكي الاقطاعي العميل وسنت له قوانين برجوازية صارمة مبنية على تقاليد رجعية ... غير أن الجيش العراقي — من حيث التركيب خاصة قاعدته — (وهذا ينطبق الى حد ما على معظم بلدان ما يسمى بالعالم الثالث) قد تأثر جزء منه بالاحداث السياسية الداخلية العربية والعالمية . ان اشتداد نضال الجماهير العراقية في المدن والارياف ضد النظام الملكي والاحلاف الاستعمارية وتصاعد حركة التحرر العربي خاصة بعد التطورات الهامة التي حدثت في سوريا وكذلك العدوان الثلاثي على مصر والموقف الخائن لحكومة العراق وفي ذلك الحين بالاضافة الى تفسخ النظام الملكي بصورة عامة وتفاقم الازمات داخله ، ان كل ذلك قد ساعد على تكوين خلايا الضباط الاحرار داخل الجيش ، والتي توحدت بعد اعلان توحيد القوى الوطنية في جبهة الاتحاد الوطني ١٩٥٧ . ان معظم الشروط الذاتية — داخل الجيش — والشروط الموضوعية خارجه كانت متوفرة ليقوم الضباط الاحرار باعلان الثورة في ١٤ تموز ١٩٥٨ والتي هبت الجماهير منذ الساعات الاولى للدفاع عن الثورة ومساعدة قطاعات الجيش الثائرة بالقضاء التام على اخر جيوب القوى المناهضة لها .

نعم ان تلك العملية بحد ذاتها كانت تحطيما للضبط العسكري الصارم وتحطيما للقوانين والتقاليد التي بنى على اساسها الجيش كجهاز (قمع) غير ان ذلك ما كان ممكنا بدون توفر ، الشروط الموضوعية والذاتية — المارة الذكر — ويجب الاشارة الى أن القادة الذين قاموا بتنفيذ ذلك الخرق كانوا من بعض الضباط الكبار والمتوسطين (وهذه نقطة عملية هامة سناتي عليها مرة ثانية بعد حين) .

ان تفكك الضبط العسكري الرجعي قد بلغ اوجه ابان المد الثوري العارم . وفي ذلك الحين فقط كانت جميع الظروف الذاتية والموضوعية متوفرة للقوى الثورية لتسلم مقاليد الحكم واكمال بناء المرحلة الوطنية الديمقراطية وللسير بثبات نحو الثورة الاشتراكية . غير أن تفكك الجيش لم يكن سوى الخطوة الاولى في القضاء على الجيش « كجهاز قمع » والذي اعتبره لينين « اشد الادوات تحجرا في اسناد النظام القديم ، واشد حصون الضبط البرجوازي تصلبا .. » . ان الحل النهائي لن يتم الا بحل الجيش « كجهاز » واعادة تركيبه على اسس ثورية جديدة . ان خطة قاسم كانت تهدف الى اعادة « الامور الى نصابها » في الجيش واعادة الضبط العسكري القديم وبدأ بتصفية العناصر الثورية فيه بصورة تدريجية واعيد اعتبار كبار الضباط ذوي الميول الرجعية والمعادية للديمقراطية . وتسليمهم مسؤوليات حساسة فيه . واخذ يطلق الشعارات ان الجيش « فوق الميول والاتجاهات » غير ان هذه الخطة التي كانت جزءا من خطة البرجوازية الوطنية الحاكمة في الهجوم العام على الحركة الثورية وطليعتها الحزب الشيوعي — كانت بمثابة السيف الذي اطاح بها هي نفسها ، في ثورة الردة في شباط ١٩٦٣ . ومنذ شباط حتى الوقت الحاضر صفيت وبوحشية جميع العناصر الوطنية والثورية وحتى قسم من المحايدة ، وان هذه الحملة قد شملت ليس الضباط فحسب بل حتى الجنود وضباط الصف . واعيد اعتبار العديد من كبار الضباط الرجعيين وحتى عملاء العهد المباد . ان التطورات التي حدثت على الجيش خاصة في شباط ١٩٦٣ حتى الوقت الحاضر قد عززته اكثر من اي وقت مضى « كجهاز قمع » ضد الحركة الشعبية الثورية ، وجعلت منه الركيزة الاساسية التي يعتمد عليها نظام الحكم القائم .

٢ — من الخطأ تعداد — كما جاء في التقرير — المحاولات الانقلابية الفاشلة وغير الفاشلة والتي حدثت منذ ١٤ تموز حتى الوقت الحاضر ومحاولة الاستخلاص من ذلك انه اولا : « الجيش كمؤسسة او حصن للدولة — قد خرق ضبطه منذ زمن طويل ، هو اداة يمكن استثماره واستخدامه ضدها » و ثانيا : « ان اية طبقة لن تستطيع الوصول الى الحكم دون أن تعتمد الجيش وسيلة اساسية » كان على كاتبي التقرير الوقوف قليلا للاجابة على السؤال التالي : ما هي الطبقات التي اعتمدت او التي تعتمد على الجيش كوسيلة اساسية في وصولها الى الحكم ؟ والجواب يكمن فعلا عند تعداد محاولات الانقلابات التي حدثت منذ ١٤ تموز حتى الوقت الحاضر . ألم تكن معظم تلك الفئات (الانقلابية) تنتمي في الجوهر الى معسكر واحد : معسكر العداء للشيوعية وللمصالح الحقيقية لطبقتي العمال والفلاحين ، معسكر المعاداة للقومية الكردية .

هذا المعسكر ينتمي بصورة اساسية الى بقايا الاقطاع وفئات البرجوازية الصغيرة اليمينية والبرجوازية الكبرى . ومنذ شباط ١٩٦٣ فان المحاولات الانقلابية التي حدثت كانت في الجوهر ضمن اطار النظام الواحد الذي جاءت به ثورة الردة . اي انها حدثت وسوف تحدث نتيجة لخلافات ولتناقضات الاجنحة المختلفة في النظام الواحد . وما حدث من تبدلات في سياسة الحكومات المتعاقبة ، لم يكن تبدلا نوعيا ، بل تبدلا نسبيا املته الظروف الخاصة داخل الحكم نفسه وكذلك تصاعد نضال الجماهير السياسي والاقتصادي ، وقد لعبت الثورة في كردستان دورا هاما في هذا الصدد .

المشهد خالد أحمد زكي
بطل انتفاضة الاهوار

من كتابات الشهيد
خالد أحمد زكي

نعم ان جميع هذه الفئات اضافة الى احزاب البرجوازية الوطنية لن تستطيع المجيء الى الحكم بدون انقلاب عسكري . والسبب واضح فهي أولا : لا تحظى بتأييد شعبي وليس لاي منها تنظيم سياسي جدي . وثانيا : ان جميع كبار قادة الجيش ومعظم الضباط الاخرين يكونون مرتعا خصبا لمختلف أجنحة المعسكر المعادي للشيوعية وللطبقة العاملة وللقومية الكردية . وعلى هذا الاساس فان السبيل الوحيد أمام مختلف تلك الفئات هو الاعتماد على مؤيديهم في الجيش من كبار العسكريين ومتوسطيهم بصورة خاصة للمجيء الى الحكم . ان الضبط العسكري الرجعي معتمد بصورة اساسية على الطاعة العمياء للجنود بالنسبة للضباط وللضباط الكبار وان خرق هذا الضبط من قبل بعض كبار او متوسطي الضباط يكون ممكنا واسهل بكثير من خرقه من قبل ضباط صغار او من قبل ضباط صف وجنود . وان الحالة الاخيرة لن تكون ممكنة الا عند نضوج الوضع الثوري العام وتصاعد النضالات المسلحة وغير المسلحة للجماهير على نطاق القطر ككل . وكما دلت تجارب الانقلابات في العراق بعد شباط ١٩٦٣ بأن تلك المحاولات لم ولن يكون في نفس الدرجة من العنفية ، فيما لو حاول حزبنا خرق الضبط العسكري والقيام بانقلاب من الظروف الراهنة . ان المعركة ستكون بالنسبة لمعظم كبار ومتوسطي ضباط الجيش وحتى قسم كبير من صغاره معركة حياة أو موت . اي ان المسالة لن تكون مسالة تبديل هذا الجناح من المعسكر الواحد بجناح اخر ، اقل أو أكثر منه رجعية ويمينية ، انها سوف تعني مرحلة تاريخية جديدة ، ولذلك فان مقاومة الانقلاب الذي سنقوم نحن به ستكون اضعافا مضاعفة لاي انقلاب تقوم به اية فئة اخري .

٣ — ان الرأي الذي عكسه التقرير والقائل بأن « ميدان المعركة الرئيسي بغداد » وان الضربة التي توجه بنجاح الى راس السلطة السياسية في بغداد كفيلة بانهاء المعركة في كل البلد من اقصاها الى اقصاها » ... نقول ان هذا الرأي شيء خاطيء وخطير جدا ويبدو لي ان هذه نقطة الخلاف في تقدير الموقف (التاكتيك الصحيح للنضال المسلح) فهو ينفي مقدما احتمال نشوب حرب اهلية . وفعلا فانه عندما يعطي التقرير ضمانا « بانهاء المعركة في كل البلاد من اقصاها الى اقصاها » عند نجاح الضربة في بغداد تكون مسالة حتى مجرد التفكير باحتمال نشوب الحرب الاهلية او التدخل الخارجي — فورا او لاحقا — يجب ان يكون في مركز اهتمام الثوريين » كما جاء في التقرير — نقول انها ستكون مسالة غير واردة ومناقضة للرأي الرئيسي الاول في نفس التقرير . ان هذا الرأي يغض الطرف عن حقائق صارخة عديدة واهمها :

١ — ان ثلاثة ارباع الجيش العراقي تقريبا قابع في كردستان وعلى رأسه قيادات موغلة بالرجعية والشوفينية . ان استيلاء القوى الثورية بقيادة حزبنا على السلطة في بغداد سيجعل من مسالة تحرك — على اقل تقدير — بعض تلك القوات الى بغداد شيئا لا مناص منه . وستكون المعركة ضارية فعلا . فهي معركة حياة او موت بالنسبة لهؤلاء القادة الرجعيين ومن يمثلونهم سياسيا . ان استيلاء الحزب الشيوعي والقوى الثورية على السلطة شيء ، واستيلاء اي فئة من فئات المعسكر المعادي او حتى معسكر البرجوازية الوطنية شيء اخر .

٢ — ان الجيوب الرجعية منتشرة في طول البلاد وعرضها وتتمثل بصورة اساسية في بقايا الاقطاع وكبار الملاكين وحتى متوسطيهم وبعض شيوخ العشائر الرجعيين هذا في الريف . اما في المدن فيتمثلون في كبار الرأسماليين والفئات السياسية المعادية المختلفة بالاضافة الى بقايا جهاز الامن وعملاء الاستعمار ووكلاء شركات النفط ... الخ . ان هؤلاء جميعهم لن يقفوا مكتوفي الايدي تجاه انقلاب عسكري يقوم به الشيوعيون وحلفاؤهم بل سينظمون انفسهم في جبهة ثورة الردة .

لذلك فان المعركة لن تنتهي حتى في حالة نجاح الضربة في بغداد وليس كافيا ابدا مجرد « التفكير » في احتمال نشوب حرب اهلية ، بل يجب عند تخطيط ستراتيجية النضال المسلح — ان نضع مسالة الحرب الاهلية بمثابة الشيء الحتمي والذي لا مناص منه ، اذا كنا جديين في اقامة سلطة تحالف العمال والفلاحين ، حتى اذا آمنا بصحة تاكتيك الانقلاب العسكري الثوري . وان الاستشهاد — كما فعل التقرير — بتجارب الثورة في كردستان ومؤامرة الموصل ، والنضالات في الجنوب بأمثلة لاثبات صحة رأي كاتبي التقرير حول عدم امكانية اسقاط السلطة الا اذا كانت الضربة الاساسية موجهة في بغداد ... نقول ان هذا الاستشهاد غير دقيق وغير صحيح . فجمع الثورة في كردستان مع مؤامرة الموصل او مع النضالات في الجنوب ، على مستوى واحد هو شيء خاطيء ، فطبيعة كل من هذه الامثلة الثلاثة تختلف مع بعضها البعض ، خاصة مؤامرة الموصل ، هذا اولا .

صحيح أن الثورة في كردستان خاصة بشكلها الحاضر — لا يمكن لها أن تسقط نظام الحكم واستلام السلطة ولكن هذه الحقيقة ليست بسبب كونها حركة خارج بغداد ، بل لاسباب اخرى تماما . ان الطابع العام للثورة هو قومي تحرري ، اي ان المهمة الرئيسية للثورة هي الحصول على الحقوق القومية بضمنها الاستقلالي الذاتي للشعب الكردي .

(انتهى التقرير هكذا)

٣ حول إستراتيجية علوش ونقده للجبهة الشعبية الديمقراطية

حين تخلو جعبة السيد علوش من النصال ، لا يجد أمامه سوى أن يستعير سهما اخيرا من ترسانة المنطق التحريفي النموذجي . ذلك ان « اعتبار الرجعية عدوا » كما يعلن لنا بانتصار ، «يستفز كل الرجعيين ضد الثورة .. ومثل هذا التعميم لا يقود الى توسيع المعركة فعلا : انه يقود الى وحدة كل الاعداء ضدنا .. وتضييق جبهتنا مقابل توسيع جبهة العدو » (٢٦). لقد كان منطق من هذا النوع وراء سلسلة الهزائم التي قادت اليها الاحزاب الاصلاحية الحركات الثورية لعدد كبير من البلدان ، فتحت شعار « تضييق جبهة الاعداء » واستمالة «البعض» منهم سقط الحزب الشيوعي العراقي مرارا في بحر من دماء المذابح التي نظمها اولئك « البعض » الذين كانوا يفضلون ، دائما للاسف ، أن يسلكوا وفق ما تمليه عليهم مصالحهم الموضوعية بدلا من الانسجام مع « الدور » الذي تعينه لهم أماني ومخططات منظري التحريفية البائسين . وكذلك كان الحال مع الحزب الشيوعي الاندونيسي ، وعدد كبير من الحركات الثورية التي ابتليت بقيادات اصلاحية . مشكلة هذا المنطق انه ينطلق من مخططات ذهنية مفترضة سلفا بدلا من تحليل تناقض المصالح والطبقات كما هو في الواقع لا كما نريده أن يكون ، مفترضا أن الطبقات تحدد مواقفها على أساس من «وعيها» لا على أساس من مصالحها . فالرجعية تحدد موقفها منا على ضوء موقفنا منها ، فاذا « اعتبرناها » عدوا «استفزت» ضد الثورة ، واذا اعتبرناها صديقا وقفت معها . ولتذهب الى الجحيم بعد ذلك مصالحها الطبقية وارتباطاتها مع الامبريالية . كذلك فان «جبهتنا» تتسع وتضيق بقرارات ارادية ذاتية . فاذا شطبنا كلمة « الرجعية » من صفوف اعدائنا اتسعت جبهتنا فورا وضاقت جبهة العدو . واذا ابقينا عليها حصل العكس . وهكذا يجد هذا المذهب طريقه الى معسكر الطوباوية والمثالية الذاتية ، مبتعدا — بسرعة لا تقل عن سرعة الضوء — عن الماركسية والمادية الجدلية .

الا أن وقائع الحياة لا تلبث أن تكنس الى مزبلة التاريخ كل الاوهام البائسة لمنظري الاصلاحية والبورجوازية الصغيرة . فسوف نجد « بالملموس » (شاء علوش أم أبى) أن الرجعية ستضع نفسها بنفسها في صف الاعداء سواء « استفزتها » كتاباتنا

٢٦ — علوش : نقد تقرير ج. ش. د. (دراسات عدد ٥ ص ١٣) .

ونظرياتنا او « دغدغتها » بالاحلام الوردية . ذلك ان نتائج التحليل ، التي تدعمها وتثبتها يوما بعد يوم وقائع الحياة ، تؤكد لنا أننا سنضطر شئنا أم أبينا ، الى مجابهة الرجعية العربية كعدو رئيسي (ومباشر ، بالنسبة لنا كمقاومة : في الاردن ، وبشكل مختلف نوعا ما أيضا في لبنان ، وبالنسبة لنا كحركة تحرر عربية : في سائر اقطار المشرق العربي) على المدى الاستراتيجي اي بمعنى اخر أنه سيترتب علينا حل التناقض مع الرجعية ، قبل ، وكشرط لازم من اجل ، احراز هدفنا الستراتيجي في التحرير ودحر العدو الصهيوني . اذا كانت هذه هي الحال فاي معنى يبقى لعدم اعتبار الرجعية عدوا ؟ بل أي معنى يبقى لاعتبار التناقض معها ثانويا مع أن وقائع الحياة تضطرنا (أو بالاحرى تضطر ناجي علوش) الى الاعتراف بان هذا التناقض ، الثانوي زعما ، « تصل خطورته أحيانا خطورة التناقض الرئيسي أو تزيد » . (٢٧) المعنى الوحيد اننا في هذه الحالة سندخل المعركة ، كما دخلتها المقاومة فعلا ، وقد حجبت الاوهام والامال عن ابصارنا ضرورة الاستعداد لها . هنا اذن

٢٧ — علوش ، نحو استراتيجية جديدة ، دراسات عربية عدد ٤ ص ١٣٦ .

لا شك أن كل موضوعه « التناقض الرئيسي والثانوي » هنا اذا أخذت بمفهومها التخطيطي المبسط تبقى مجرد اغراق في « الاصطلاحية اللفظية » غير ذي قيمة جدية في توجيه الممارسة العملية . فاذا كان التناقض الرئيسي هو ، بالتعريف ، التناقض البارز الساخن ، الذي يقف في مقدمة التناقضات خطورة واهمية ، فما معنى أن يقال ان هنالك تناقضا اخر ، ثانويا ، تصل خطورته خطورة التناقض الرئيسي أو تزيد ؟ واذا كانت الاهمية العملية لمفهوم التناقض الرئيسي تكمن في الدلالة على الاتجاه الذي ينبغي أن ينصب عليه الجهد الرئيسي للقوى الثورية ، في تحديد التناقض الذي ينبغي أن تركز جل طاقات الثورة على حله ، فما معنى الاصرار اذن على أن التناقض مع الرجعية لا يزال ثانويا مع أنه يشكل الان ولفترة طويلة قادمة محور الجهد الرئيسي الذي يستهلك معظم طاقات الثورة ، عمليا وبغض النظر عن ارادتنا وتمنياتنا ؟

ان السيد علوش ، رغم تأكيده على ضرورة خضوع هذه المسألة لدراسة علمية ، رغم اعتراضه اولا على الاتجاه الذي « يعتبر أن التناقض الرئيسي هو العدو الصهيوني ، وان ما عداه اعداء ثانويون » (دراسات عدد ٤ ص ١٥) يعود مرات عديدة ، بلا دراسة علمية ولا هم يحزنون ، الى ترديد المعزوفة المعهودة : العدو الصهيوني هو العدو الرئيسي ، الرجعية هي العدو الثانوي ، وكفى الله المؤمنين شر « الدراسة » . ولكن نظرا الى أن السيد علوش يكتب هذا بعد أيلول ، فهو لا بد أن يواجه التساؤل التالي : كيف يمكن التوفيق بين هذه المسلمة القبلية الباهتة وبين الوقائع التي يلمسها أي طفل في شوارع عمان بأصابعه العشرة (مع الاعتذار لنايف حواتمه) ؟ لا شيء سوى « التعميم التالي : « سوف نحسم الكثير من التناقضات الثانوية ، قبل أن ... نحسم تناقضنا الرئيسي » . مرة أخرى : مخرج لفظي من مأزق واقعي وبرنامجي ومخرج لفظي ، فوق ذلك ، يطرح علينا بعد أن وقعت الفاس في الراس و « بلعنا » عار أيلول .

تكون النتيجة النهائية ، والعملية ، لشتائم السيد علوش : الاستمرار في التنظير لخط الهزائم والانتكاسات .

بعد كل هذا الضجيج الذي يثيره ضد ج. ش. د. لانها تضع « الرجعية العربية » في معسكر أعداء الثورة ، ما الذي يقدمه علوش من أجل تحديد أكثر دقة لطبيعة هذا المعسكر ؟ فلنستمع اليه في «استراتيجيته الجديدة» وهو يقول بالنص « ان أعداء الثورة الفلسطينية هم : الاحتلال الصهيوني والصهيونية والامبريالية العالمية ، وعلى رأسها الولايات المتحدة ، والقوى المضادة للثورة في الوطن العربي » . (٢٨) حسنا اذن ... ما الفرق الا يحق لنا هنا ان نتساءل بطريقة علوش : ولكن من هي القوى المضادة للثورة في الوطن العربي ؟ وما الذي يميزها عن « الرجعية العربية » ؟ وهل يحسب السيد علوش انه يمكنه حل معضلات الاستراتيجية والتكتيك بالهروب منها الى التلاعب اللفظي في انتقاء الصيغ والاختباء وراء « المصطلحات » التي ليس لها مدلول محدد ؟ « الرجعية العربية » على الاقل اصطلاح محدد يصف تركيبا طبقيا معينا واضح المصالح والمعالم والتكوين .. فاذا كان هذا هو الحال ، ومع ذلك فان ج. ش. د. ترتكب جريمة « التعميم » اذ تستخدم هذا التعبير ، أفلا يرتكب السيد علوش الجريمة ، باصرار اكبر ، حين يضع في صف اعداء الثورة «قوى الثورة المضادة في الوطن العربي» دون ان يقول لنا شيئا عن ماهية هذه « القوى » ومصالحها وتركيبها الطبقي . ان « تعميم » الجبهة الديمقراطية يقول شيئا محددا على الاقل ، « تعميمات » علوش ، وما اكثرها ، (٢٩) فهي من النوع الذي لا يقول شيئا على الاطلاق بل يهرب من ضرورة « التحديد » الى لفظية مطاطة خاوية .

٢٨ — علوش ، نحو استراتيجية جديدة ، دراسات عدد ٤ ص ٥١ .

٢٩ — من بين هذه « التعميمات » ، على سبيل المثال لا الحصر قوله أن حلفاء الثورة هم « على الصعيد العربي : الجماهير العربية ، وحركة التحرر الوطني العربية وكل قوى الثورة العربية (!) ... وعلى الصعيد العالمي : كل القوى المقاتلة ضد الامبريالية في العالم (!!!) . كذلك قوله أن « الطبقات » صاحبة المصلحة في التحرير هي « البورجوازية التجارية والبورجوازية الصغيرة والعمال والفلاحون ، وحتى ملاك الاراضي السابقون والبورجوازية الكمبرادورية السابقة وكل من يحنون الى الوطن مهما كانت طبقتهم » (المصدر السابق ص ١٥٠) ولقد رأينا سابقا أن من المشكوك فيه جدا ، على أقل تقدير ، أن تكون للبورجوازية الكمبرادورية وللاقسام الغالبة من البورجوازية التجارية مصلحة جدية في التحرير . ثم اليس لغوا فارغا أن يقال أن من ضمن الطبقات صاحبة المصلحة « كل من يحنون الى الوطن مهما كانت طبقتهم » وفي أية « ماركسية » يعتبر « الحنين » أساسا لتشكيل طبقة ما ؟ فضلا عن ذلك : أين ، في « تعميم » السيد علوش يمكن أن يوضع اللاجئون المعدمون العاطلون عن العمل بشكل دائم واشباه البروليتاريين الذين يشكلون ظاهرة ثابتة ، وليس انتقالية ، تنتمي اليها نسبة ضخمة من ابناء شعبنا ، بالمقارنة مع الشعوب الاخرى في العالم الثالث ؟ وماذا عن البورجوازية الصناعية والحرفية ؟ أم ليس لها مصلحة في التحرير ؟ اليك تعميما اخر من

تعميمات السيد علوش ، حيث يقول أن « الوحدة الوطنية » تقدمية لانها « معادية للاستعمار والامبريالية والعرقية والصهيونية والاضطهاد والاستغلال اينما كان » . (المصدر السابق ص ١٥٠) ولك أن تمزق دماغك تفكيرا دون أن تفهم كيف يمكن « لوحدة وطنية » تضم تجارا ورأسماليين وملاك أراضي سابقين وحاليين ولاحتين تلتقي على هدف واحد هو « التحرير والعودة » ، كيف يمكن لها أن تكون معادية « للاستغلال أينما كان » . أم أن السيد علوش لا يعتبر استغلال التجار والكومبرادور وملاك الاراضي للعمال والفلاحين استغلالا ولا يعترف بالاضطهاد الطبقي اضطهادا ؟ هكذا تتحول الدعوة الى « الدراسة العملية » والى « استيعاب علم الجدلية » والى الدقة ، و « التخصيص » ، تتحول في الممارسة النظرية الفعلية ، الى استطراد لفظي لا يفتقر الى الدراسة العلمية فحسب بل وأيضا الى الحد الادنى من التفكير المنطقي والتدقيق في معاني الكلمات . أخيرا فليسمح لنا ناجي علوش أن نستعير منه هذا التساؤل : هل يدل تفكير السيد علوش على شيء غير الابتعاد عن التحليل العلمي ، وان نضيف اليه ، بل وحتى عن قواعد التفكير المنطقي السليم ؟

مرة أخرى : اذا كان « علم الاستراتيجية والتكتيك في الماركسية » يعلمنا ضرورة تحديد الاعداء الرئيسيين والثانويين ، فانه يفعل ذلك من أجل أن نراهم امامنا ، وتراهم الجماهير ، بوضوح ، حتى نعرف الى اين نحن متجهون . ان اهمية هذا التحديد تكمن في كونه دليلا للعمل ، في قدرته على توجيه النضال الثوري في الممارسة . ولكن حين يختفي « التحديد » وراء سفسطة من نوع : « أعداء الثورة هم القوى المضادة للثورة » ، فانه يتحول الى مجرد تلبية شكلية لواجب الي لا فائدة منه على صعيد التوجيه الفعلي للنشاط العملي ، ولا يعطي سوى شعور من الاطمئنان الزائف الى الانسجام الشكلي والظاهري فحسب ، مع متطلبات « علم الاستراتيجية والتكتيك » ، بينما هو في مضمونه العلمي ، اقرب منه الى علم « تفسير الماء ، بعد الجهد ، بالماء » .

مما لا شك فيه أن « موقف الرجعية يختلف باختلاف مصالحها وتناقضاتها الخ.. » . وبالتأكيد هناك « داخل الرجعية .. أعداء متدرجون : اعداء حاليون واعداء مقبلون .. الخ .. » (٣٠) وان من الضروري ان نميز بين هؤلاء الاعداء . الا ان هذا لا ينفي ، من الجهة الاخرى ضرورة الادراك الواضح لحقيقة أن الرجعية بكاملها ، بغض النظر عن أقسامها وفئاتها واختلاف مصالحها وتناقضاتها هي على المدى الاستراتيجي عدو رئيسي من أعداء الثورة ، بمعنى انه ينبغي تصفيتها كشرط استراتيجي لاحراز النصر خلال المرحلة التاريخية الحالية من تطور الثورة ولذلك فان ضرورة التمييز بين الاعداء المتدرجين داخل الرجعية هي مسالة متعلقة بالتكتيك اكثر منها برسم البرنامج الستراتيجي . ولان السيد علوش لا يميز بين الستراتيجية والتكتيك (بمفهومها الماركسي ، لا بالمفهوم التجريبي المبتذل) فانه لا يستطيع أن يدرك أن التمييز بين « الاعداء الحاليين والمقبلين » هو مسالة متعلقة بالتكتيك وليس ترجمة آلية ومباشرة للتمييز

٣٠ علوش : نقد تقرير ج. ش. د. (دراسات عدد ٥ ص ١٣) .

بين « الاعداء الرئيسيين والثانويين » الذي هو مسالة استراتيجية . فقد يكون عدو ما « ثانويا » الا أنه مع ذلك « حالي » ومباشر ، وقد يكون رئيسيا ، لكنه مع ذلك « مقبل » ولا يجابهنا الان .

في هذا المجال لا يكفي القول بان الرجعية تضم أعداء متدرجين تختلف مواقفهم باختلاف مصالحهم وتناقضاتهم . فعلينا هنا أن نحدد بوضوح ما هي هذه الفئات وما هي مصالحها وتناقضاتها وكيف تختلف . ولكن السيد علوش يكتفي بالاعلان عن ضرورة « التمييز » دون أن يساهم ولو جزئيا في تحويل هذه « الضرورة » الى واقع . ففي كلتا مقالتيه ، رغم أن احداهما يفترض فيها أن ترسم استراتيجية جديدة للثورة ، لا يجد القارىء ، مهما أمعن النظر ، كلمة واحدة عن الفئات الاجتماعية المختلفة ضمن التحالف الرجعي ولا عن مصالحها وتناقضاتها وكيف تختلف مواقفها . أما بالنسبة للانظمة فهو يكتفي بالاعلان عن ضرورة تحديد علاقاتنا من « خلال دراسة طبيعة موقف الحكومات وأهدافها .. وعلينا .. ان نحدد طبيعة كل نظام وحقيقة موقفه من قضية التحرير خصوصا ومن الامبريالية عموما .. ان علاقتنا بالنظام في الاردن تختلف عن علاقتنا بالانظمة في المملكة العربية السعودية أو الكويت أو تونس أو المغرب .. لا لاختلاف بين هذه الانظمة فقط بل لاختلاف مواقفها بسببعدها ! وقربها عن ميدان القتال ».(٣١)

ما هي القيمة العملية لهذا الكلام على صعيد توضيح التكتيكات المطلوبة في الموقف من الانظمة المختلفة ، نستطيع أن نقول بكل اطمئنان : لا شيء على الاطلاق ، فباستثناء العوامل الجغرافية (البعد أو القرب عن ميدان القتال) لا يقدم السيد علوش أي أساس أو مقياس محدد يتم على ضوئه تحديد الموقف من هذا النظام أو ذاك . علينا أن نحدد ، علينا أن ندرس ، علينا أن نميز .. هذا كل ما يقوله علوش . ولكنه لا يحدد ، ولا يدرس ، ولا يميز ولا يفرق ولا هم يحزنون . وهكذا يتحول التنظيم المزعوم الى تكرار لبديهيات لا لون لها ولا طعم ولا رائحة . فما هي طبيعة كل نظام وحقيقة موقفه من قضية التحرير خصوصا ومن الامبريالية عموما ؟ وكيف تؤثر هذه الطبيعة وتلك الحقيقة على علاقاتنا به ؟ وما هي طبيعة هذه العلاقات وحدودها وآفاقها ؟ كل هذه الاسئلة لا يجيبنا عليها علوش بكلمة واحدة .

أما ج. ش. د. ، فرغم أنها لا تكرر تلك البديهيات عن ضرورة التحديد والتمييز (وربما كان هذا سبب اتهامها « بالتعميم »)، نجد انها في وثائق عديدة تحدد فعلا طبيعة وحدود مواقف الانظمة المختلفة وتميز فعلا بينها على هذا الاساس (٣٢) . وهي فوق ذلك تميز بوضوح بين العدو الحالي والعدو المقبل ، كما تحدد بوضوح صارم متى (بمعنى : في أي طور من أطوار المرحلة الثورية ، عند أي منعطف من منعطفاتها ، وفي ظل أي الظروف) يصبح العدو المقبل عدوا حاليا تترتب علينا مجابهته ، ومتى وفي أي الظروف يمكننا تحييده او التعايش معه . فحتى في الاردن ، حيث كانت ج. ش. د. ترى

٣١ — علوش : نحو استراتيجية جديدة (دراسات عدد ٤ ص ١٥٠) .

٣٢ — راجع مثلا : « لماذا مؤتمر القمة الان» بيان ج. ش. د. ، كانون الاول ١٩٦٩ ، كراس « المقاومة والاوضاع العربية » ، الفصل الثاني من تقرير المؤتمر التأسيسي للجبهة الشعبية الديمقراطية .

دائما أن النظام الرجعي هو عدو رئيسي ومباشر بالنسبة لنا كمقاومة ، وانه لا بد في التحليل الاخير من اسقاطه لصالح نظام وطني ديمقراطي ، حتى هنا ظلت الجبهة طوال سنتين تعارض أية دعوة مغامرة الى الاسقاط الفوري لهذا النظام وتؤكد امكانية وضرورة « التعايش » المؤقتمعه ضمن ظروف ازدواجية السلطة (٣٣) .

فقط بعد أزمة حزيران ١٩٧٠ ، رأت الجبهة أن وحدة الصراع بين السلطتين « قد بلغت ذروتها بحيث أن الازمة القادمة ستطرح، موضوعيا وبغض النظر عن ارادتنا ، مسالة السلطة على جدول الاعمال » (٣٤) . وفقط بعد قبول الاردن بمشروع روجرز وجدت الجبهة أن مخططات التسوية قد نضجت ودخلت طور التنفيذ ، وان هذا يجعل من النظام الرجعي عدوا « حاليا » ينبغي تعبئة القوى من أجل اسقاطه (٣٥) . لماذا اذن يتناسى السيد علوش كل هذه الحقائق ويحاول أن يبرز لنا صورة مزورة مسطحة لفكر وممارسة ج ش. د. ؟

تبقى هنا نقطة أخيرة لا أهمية لها بحد ذاتها ، الا أنها تقودنا الى مناقشة مسالة جوهريه . ان تأكيد علوش على « اننا اذا كنا مضطرين لمجابهة النظام في الاردن ، فما من داع لاشهار الحرب على النظام في المغرب » ، هذا التأكيد ليس أكثر من تلاعب لفظي يشذ عن الصدد حين يرد في مجال الحديث عن موقفنا ازاء الرجعية وانظمتها المختلفة . ذلك أن من الواضح أنه ليس من مهمة منظمة أردنية — فلسطينية كالجبهة الشعبية الديمقراطية أن تضطلع بمهمة اسقاط النظام في المغرب وأن تنوب عن الحركة الثورية المغربية في هذا المجال . وان كان من صلب مهامها أن تتضامن مع الثوريين المغاربة وتتبادل معهم العون المادي والسياسي وتتصدى لفضح النظام المغربي خصوصا عندما يتخذ مواقف او اجراءات ذات أثر سلبي على النضال المعادي للصهيونية . اذا كانت هذه المهمة الاخيرة تعتبر في عرف ناجي علوش « اشهارا للحرب » ، فان ثمة أكثر من « داع » لذلك . اذ بدون هذا النوع من « اشهار الحرب » لا يعود ثمة من مضمون عملي لصيغة علوش نفسه الداعية الى « تعريب القضية نضاليا من أجل انقاذها » الا اذا كان المقصود « بالتعريب » التضامن مع الرجعية العربية المضادة للثورة، ولا اظن أن أحدا يجرؤ على القول بان تضامنا من هذا النوع سوف « ينقذ » القضية نضاليا ، والاستمرار ، في الوقت نفسه ، بالتشدق بعلم « الاستراتيجية والتكتيك في الماركسية » .

هنا لا بد لنا أن نلاحظ ان الجبهة الشعبية الديمقراطية كانت دوما شديدة الدقة في تحديد مهامها من وجهة النظر هذه ، وقاومت طوال سنتين التيارات « فوق — القومية » التي كانت تضغط عليها ، من الداخل والخارج في آن معا ، من أجل

٣٣ — راجع تقرير المؤتمر التأسيسي للجبهة الديمقراطية . ومن أجل تلخيص محدد لموقف الجبهة ازاء هذا الموضوع راجع مقالة بلال الحسن : « أحداث أيلول ومسؤولية النظام الاردني » (شؤون فلسطينية ، رقم ١ ، اذار ١٩٧١ ، ص ٤٢ — ٤٤) .

٣٤ — من تعميم داخلي للجبهة الديمقراطية حول « أسباب ونتائج أزمة حزيران » .

٣٥ — راجع : « الشرارة » — عدد ٨ — ١٥ — ٨ — ١٩٧٠ — المقال الافتتاحي .

بقلم : ثابت أبو الليل

دفعها الى تبني ما يسمى « باستراتيجية عربية » تجعل منها بديلا ينوب عن سائر حركات التحرر الوطني العربية في اداء مهماتها . ولنلاحظ مثلا أنه على الرغم من أن ج. ش. د. كانت دائما تطرح ضرورة اسقاط النظام الرجعي في الاردن واقامة نظام وطني ديمقراطي كمهمة استراتيجية (وليس دائما كمهمة تكتيكية مباشرة) ، الا انها لم تكن تتبنى شعارا من هذا النوع في لبنان حيث يقتصر برنامجها (استراتيجيا وتكتيكيا) على حماية المقاومة وضمان حرية تحركها الى جانب التضامن مع الحركة الوطنية والثورية اللبنانية ودعمها في تلبية مهماتها ، وذلك على الرغم من أن الجبهة كانت تمتلك وجودا تنظيميا وعسكريا في لبنان موازيا (وان لم يكن مساويا في الحجم والفعالية) لوجودها في الاردن ، وعلى الرغم من أن النظام القائم في لبنان لا يقل رجعية عن « أخيه » الاردني . ففي الاردن كانت المقاومة ، و ج. ش. د. كجزء منها ، تشكل موضوعيا ، وبغض النظر عن التصورات الايديولوجية والحدود والالتزامات الذاتية التي فرضتها عليها قياداتها ، جزءا عضويا من الحركة الوطنية الاردنية ، وكان عليها أن تضطلع بمسؤولياتها الكاملة، باعتبارها جزءا من هذه الحركة ، تجاه حل معضلات التحرر الوطني والديمقراطي في الاردن ، ويكمن أحد الاسباب الرئيسية لنكستها في أيلول (٣٦) في احجامها عن تلبية هذه المسؤوليات (بسبب التصور الايديولوجي الاقليمي الغالب في قيادتها) . بينما كانت الحركة الوطنية اللبنانية ، في المقابل ، مستقلة كيانيا عن المقاومة وتترتب عليها مهمات ليست مندمجة في الكفاح المضاد للصهيونية وان كان هذا الكفاح يشكل جزءا منها . وليس ذلك فقط لان الاردن هو القاعدة الاساسية للثورة ، او بسبب « وجود أكثرية ابناء شعبنا فيه » ، بل ، في الاساس وبالدرجة الاولى ، لانه منذ أن أقدم العرش الهاشمي على ضم الضفة الغربية للاردن الى مملكته أصبحت « فلسطين » عمليا جزءا من الاردن (أو بالمعكس اذا شئت) وأصبحت القضية الوطنية الاردنية — الفلسطينية «قضية واحدة متكاملة ... بحيث لم يعد بالامكان التحدث عن ثورة بحتة ، بل عن ثورة اردنية — فلسطينية » (٣٧) .

من الواضح أن ج. ش. د. هنا تلتقي مع علوش في قوله أن « الفلسطينيين في

٣٦ — وتلك هي النتيجة الرئيسية التي يؤكدها تقرير ج. ش. د. حول حملة أيلول والتي لا يتعرض لها علوش الا هامشيا .

٣٧ — عن تقرير المكتب السياسي الى المؤتمر التأسيسي للجبهة الشعبية الديمقراطية .

الضفة الغربية والشرقية هم اردنيون ولهم الحق كل الحق في تقرير مصيرهم واختيار النظام الذي يريدون » (٣٨) . الا ان تأكيدات من هذا النوع لها نتائج سياسية والا اصبحت مجرد استطرادات لفظية . وأول هذه النتائج انه لا يجوز لمن يقول هذا الكلام ان يخلص منه الى أن « اسقاط السلطة العميلة في الاردن ... يعني ان تقوم جبهة وطنية اردنية هي التي تتولى هذه المهمة . ونكتفي نحن (أي المقاومة) أن نكون قوة سياسية عسكرية هامة تستند اليها هذه الجبهة »(٣٩). فالنص الاخير يتضمن العودة مرة اخرى الى التمييز بين الحركة الوطنية الاردنية والمقاومة باعتبارهما مستقلين كيانيا عن بعضهما وتوزيع الادوار والمهمات بينهما : الاردنيون يقيمون سلطة وطنية ، ونحن ، الفلسطينيون والمقاومة ، نكتفي بدعمها ، فمهمتنا هي تحرير فلسطين ولا يجوز لنا أن نتدخل في الشؤون الداخلية للاردن . لذلك كانت ج. ش. د. ترفض دائما الموقف الذي يتناول العلاقة بين المقاومة والنظام من وجهة نظر « السيادة » ، أي اعتبار المقاومة حركة تحرر لشعب غريب عن البلد عليها أن لا تتعارض مع « سيادة » الدولة التي « تستضيفها » ، كما كان الحال مثلا بالنسبة للمقاومة في سوريا والى حد ما في لبنان . وكانت الجبهة الديمقراطية تعبر دائما عن ضرورة النظر الى العلاقة بين المقاومة والنظام باعتبارها صراعا بين حركة وطنية ونظام رجعي ينتمي كلاهما الى البلد نفسه . وهذا المنطق ، الذي يوافق عليه السيد علوش جزئيا ولفظيا ويحجم عن استخلاص نتائجه السياسية ، يقود بالضرورة الى الغاء نظرية توزيع الادوار (الحركة الوطنية الاردنية مهمتها النضال ضد النظام، والمقاومة مهمتها « تحرير فلسطين » واستبدالها بضرورة قيام جبهة وطنية اردنية — فلسطينية، تكون المقاومة جزءا منها ، وتأخذ على عاتقها المهمتين معا ، النضال ضد الاحتلال الصهيوني وانجاز التحرر الوطني الديمقراطي في الاردن ، كمهمتين مرتبطتين جدليا . ان نظرية توزيع الادوار والقبول بمنطق « السيادة » ومفهوم « الدولة المضيفة » بالنسبة للاردن لا بد أن يؤدي بالمقاومة الى الوقوع في الشرك الذي تنصبه لها الرجعية العربية ويجعلها خاضعة « لسقف » التسوية السياسية نتيجة عجزها عن ايجاد « الحلقات الوسيطة» بين هدفها الاستراتيجي البعيد المدى (تحرير فلسطين من النهر الى البحر) وبين مهماتها الراهنة الممكنة في ظل الواقع القائم . ذلك أن مفهومي « السيادة » و « الدولة المضيفة » يجعلان من المقاومة « ثورة » معلقة في الهواء لا تنتمي الى اي كيان سياسي موجود ومحدد ، وغير قادرة بالتالي على التعامل مع الوقائع السياسية اليومية الا من خلال الانظمة العربية التي تشكل « التسوية السياسية » جوهر استراتيجيتها . ونظرية توزيع الادوار بين الحركة الوطنية الاردنية والمقاومة (النابعة من مفهوم الدولة المضيفة) لا بد أن تقود (ليس فقط بالنتيجة المنطقية وانما أيضا في النشاط السياسي العملي) الى نظرية توزيع الادوار بين المقاومة والانظمة العربية: « المقاومة تحرر فلسطين » ، والانظمة « تزيل اثار العدوان » ، ولا تناقض بين الموقفين .

— البقية في العدد القادم —

٣٨ — ٣٩ — علوش : نحو استراتيجية جديدة — دراسات عدد ٤ — ص ١٥١ .

الحرية

اسبوعية
سياسية
عربية

قابوس بن سعيد
مقدمات المسرحيّة وخاتمتها

بيروت – ٥ / ٧ / ١٩٧١ – العدد ٥٧٤ – السنة الثانية عشرة – الثمن ٢٥ ق.ل. • AL-HOURRIAH – No. 574 – 5/7/1971 – BEYROUTH

المؤتمر الأول للتنظيم الموحد لمنظمة الاشتراكيين اللبنانيين – لبنان الاشتراكي يعلن تأسيس :



منظمة العمل الشيوعي في لبنان



المراهنة على الموقف الاميركي ومسألة الضغط على اسرائيل

منذ أن فتحت السياسة المصرية باب الحوار مع اميركا بقبولها مشروع روجرز ، وهي تراهن على ضغط اميركي على اسرائيل .. فاسرائيل متصلبة في شروط التسوية السلمية على صعيد الاحتفاظ بجزء من الاراضي المحتلة ، وبالنسبة لمصر ، الاحتفاظ بشرم الشيخ الذي قال عنها دايان أن الاحتفاظ بها اهم من السلام نفسه ..

كانت السياسة المصرية تراهن من خلال الحوار مع أميركا والقبول بمشروع روجرز ، على هامش الخلاف القائم بين أميركا واسرائيل حول مسالة تعديلات الحدود – على الخصوص – وشروط التسوية السلمية – على العموم – فأميركا لا تجد مبررا لتعديلات أساسية على الحدود ، كما تريد اسرائيل .

ومنذ عام – اي منذ القبول المصري بمشروع روجرز – والسياسة المصرية تصطدم في كل فترة بالعقبة الرئيسية للتسوية السلمية : التصلب الاسرائيلي واصرار اسرائيل على التوسع ... أي بتعبير اخر اصرار اسرائيل على تفسيرها الخاص لقرار مجلس الامن ، وهو الانسحاب من الاراضي المحتلة ، لا من كل الاراضي المحتلة – كما هو التفسير المصري .

– ومنذ فترة ذكر دايان ان اقتراح مصر بفتح القناة كجزء من تسوية شاملة معناه قبول اسرائيل بالتفسير المصري لقرار مجلس الامن ، بينما تصر اسرائيل على أن فتح القناة مسألة منفصلة لا علاقة لها بشروط التسوية – .

أمام هذا التصلب الاسرائيلي كانت اوهام السياسة المصرية تتركز حول امكانية قيام اميركا بضغط على اسرائيل يجبرها على القبول بالتعهد بالانسحاب الكامل من سيناء . ومن اجل ذلك قدمت مصر « الحد الاقصى » من التنازلات ، اي كل شيء يؤدي الى اعتراف فعلي بوجود اسرائيل ، من ضمانات دولية على الحدود ، الى حرية الملاحة .. الخ – كما ذكر ذلك هيكل بتفصيل في مقاله الاخير – واعتبرت القاهرة أنه ، بعد هذه التنازلات ، لا يمكن لها أن تقدم شيئا الا على حساب اراضيها ، وهذا امر لا يجرؤ احد من الحكام على تقديمه !.

وبعد هذه التنازلات انتظرت السياسة المصرية « مبادرة أميركية ما للضغط على اسرائيل » ، واصبح شعار الدبلوماسية المصرية هو : « لماذا لا تضغط اميركا على اسرائيل ؟ » ..

وتوجهت الدبلوماسية المصرية الى المصالح الاوروبية التي يهمها فتح قناة السويس ، بالدرجة الاولى ، فاغلاق القناة يؤثر عليها ويرهقها بالتكاليف ، وهي اكثر الدول تضررا من اغلاق القناة مع الاتحاد السوفياتي .

وتوجهت الدبلوماسية المصرية الى اوروبا تخاطبها من خلال مصالحها الحيوية على أمل قيام اوروبا الغربية بالتأثير والضغط على أميركا كي تضغط ، هي بدورها ، على اسرائيل . ولكن اوروبا لا تستطيع اكثر من تأييد الموقف المصري ، اذ كيف يمكن أن تضغط على اميركا وبأي وسيلة ؟

وفي هذا الجو الاوروبي الذي أصبح مؤيدا للطلب المصري ولاقتراح فتح القناة الذي قدمه السادات ، جاء روجرز الى المنطقة ، واعتبرت السياسة المصرية أن زيارة روجرز هي الفرصة الاخيرة لفتح القناة ، ولقيام أميركا بضغط على اسرائيل بشأن ما سمته « التعهد بالانسحاب الكامل من الاراضي المحتلة على اساس جدول زمني يبدأ تنفيذه بعد فتح القناة بمدة محددة » .

ولكن روجرز اعتبر زيارته مجرد وساطة بين الطرفين ، واعتبر أن مهمته محصورة بايجاد جو مناسب لتقريب وجهات النظر وتقديمه تنازلات متبادلة على «مناطق الخلاف» بشأن فتح القناة – على حد تعبير روجرز – .

وفجأة يكتشف محمود رياض ان المراهنة المصرية على « ضغط اميركي على اسرائيل » هي مجرد وهم ، وان زيارة روجرز كانت مجرد خداع ومناورة وكسب للوقت ، فاسرائيل لم تزل متصلبة ، واميركا لا تضغط عليها ، ويسأل رياض روجرز ثلاثة اسئلة – كما روى ذلك لجريدة « اللوموند » – ولم يتلق سوى « ثلاثة لا » : فاميركا لا تستطيع الضغط على اسرائيل !

وهكذا تصطدم السياسة المصرية بأوهامها عن هامش الخلاف الاميركي – الاسرائيلي ، فاميركا لا تضغط على اسرائيل بالرغم من خلافات هامشية على الحدود ، لان اسرائيل تتمتع باستقلال محدود نابع من تكوينها الداخلي كدولة صهيونية توسعية ، واميركا تجد في هذه الدولة الصهيونية التوسعية قاعدة لمصالحها الاستراتيجية البعيدة في المنطقة .. واذا كان هناك خلاف محدود بين المصالح الاميركية الآنية والمصالح الاسرائيلية ، فان أميركا تجد من مصلحتها ، ان تترك لاسرائيل حريتها الكاملة واستقلالها المحدود في مواقفها وتصلبها .

هذا على الصعيد العام ، اما على صعيد فتح قناة السويس ، فان اميركا ابعد الدول عن التضرر من اغلاقها ، وهي غير مستعجلة فعلا ..

اما اسرائيل فمصلحتها الاقتصادية المباشرة ان تظل القناة مغلقة ، فذلك يساعد على تشغيل خط الانابيب الذي افتتحته في العام الماضي من « ايلات الى عسقلان » ..

هذا التصلب الاسرائيلي ، المدعوم بما تسميه السياسة المصرية « عدم قيام أميركا بالضغط على اسرائيل » ، يرتكز الى جدار عسكري صلب والى توازن في القوى لم يزل لصالحها تماما .

★ ★ ★

امام هذا كله ، تدور السياسة المصرية على نفسها ، وتصطدم في كل فترة بأوهامها ومراهناتها على الموقف الاميركي ، وبعد عام من القبول بمشروع روجرز ، لا تجد السياسة المصرية نفسها – الا وهي تقول بأن أميركا تخدع وتناور ، ومع ذلك فان القاهرة لا تقفل باب الحوار مع اميركا ، اذ لا يمكن – على حد تعبير هيكل – الصدام معها ، ولا بد من العمل باستمرار على تحييد موقفها من خلال الحوار والضغط – اي ضغط ؟ – .. اي لا بد من استمرار المراهنة على الموقف الاميركي على امل ان يضغط على اسرائيل !!